



منظومة متكاملة من المرافق
والخدمات اللوجستية

الدقم

سعيد المعولي:
زيادة أنشطة
الحوض الجاف
إلى ١١ نشاطا



هلال البلوشي:
تطوير المرحلة
الثانية من المنطقة
اللوجستية بالميناء





مصفاة بمستوى عالمي وبموقع إستراتيجي على بحر العرب

مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيمياوية ش م هـ هو مشروع مشترك بين شركة النفط العمانية وشركة بترول الكويت العالمية، ويقع المشروع في ولاية الدقم بمحافظة الوسطى، في الساحل الجنوبي الشرقي للسلطنة. ويحظى المشروع بموقع إستراتيجي على طريق التجارة العالمية على بحر العرب والمحيط الهندي.

وبهدف إنشاء مصفاة وقود بمستوى عالمي، يطمح مشروع مصفاة الدقم إلى أن يكون حافزا للنمو الإقتصادي، وأن يساهم بشكل فاعل في تحقيق الرخاء والإزدهار للسلطنة في المستقبل بإذن الله.

وبإكتمال المشروع، ستصل طاقته التكريرية إلى ٢٣٠ ألف برميل في اليوم لمختلف أنواع النفط الخام، حيث سيكون الديزل ووقود الطائرات والنافثا وغاز البترول المسال من المنتجات الرئيسية للمصفاة. وبموقعها الحيوي في منطقة الدقم الإقتصادية الخاصة، ستعمل مصفاة الدقم كمحرك أساسي لنمو المنطقة، وذلك من خلال توفير الفرص الإستثمارية للمشاريع الجديدة في المنطقة، والتي ستتداخل بشكل مباشر وغير مباشر مع عمل المصفاة.



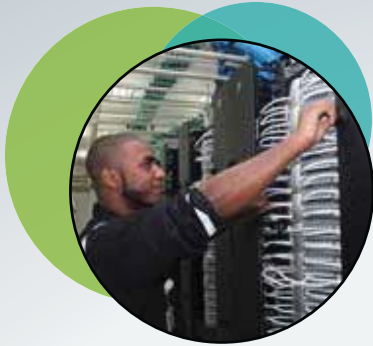
خدمات الحوسبة
السحابية



خدمات البيانات
المشتركة



خدمات الأمن
المدارة



الخدمات المدارة



خدمات البرمجيات
(SaaS)



خدمات البنية الأساسية
للبيانات
(IaaS)



عمان
داتابارك

www.omandatapark.com

الرقم المجاني: 67 777 800 (+968) | البريد الإلكتروني: info@omandatapark.com
واحة المعرفة - مسقط المبنى الرابع، الطابق السابع



صناعي



لوديستي



منتجات سائلة



بيتروكيماويات

متوفرة الآن في قلب مركز السلطنة الاقتصادي الجديد

توفر ميناء الدقم وشركة أراضي الدقم الصناعية التابعة لها أراض واسعة في قلب المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. فإن كنت تسعى للبدء بأنشطتك اللوجيستية بالقرب من الميناء أو تشييد منشأة صناعية أو للبتروكيماويات. نحن نوفر أراض وبمساحات مختلفة يمكنك من خلالها البدء بأعمالك التجارية على الفور مع قائمة مكتملة من الحوافز بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم سواء كنت صاحب أعمال محلي أو مستثمر أجنبي.

للمزيد من المعلومات تواصل معنا الآن عبر **+٩٦٨ ٢٤٣٤٢٨٠٠**
او من خلال البريد الإلكتروني: **info@portduqm.com**





يحيى بن سعيد الجابري
المشرف العام



هناك أهداف أخرى نتطلع
أن يحققها الاستثمار في
القطاع اللوجستي وذلك
من خلال إنشاء قرى
لوجستية تستطيع أن تكون
مشاريع مستقلة بذاتها على
غرار المدينة الصناعية
الصينية

الاستثمار في اللوجستيات

يركز هذا العدد من مجلة الدقم الاقتصادية على دور المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في تعزيز أداء القطاع اللوجستي في السلطنة نظرا لما تضمه المنطقة من مشاريع داعمة لهذا القطاع، فميناء الدقم والحوض الجاف ومطار الدقم وما يترتب بها من مشاريع تعد ركيزة أساسية لنمو المنطقة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والمساهمة في توفير فرص العمل وتشجيع القطاع الخاص المحلي على النمو وتوفير المزيد من الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن قطاع اللوجستيات يرتبط ارتباطا مباشرا بالقطاعات الصناعية والتجارية ويسهم إسهاما مباشرا في نجاحها، ولهذا قامت الهيئة بتخصيص عدد من المواقع بالقرب من المشاريع الكبرى في المنطقة كميناء الدقم والمطار ومحطة رأس مركز لتخزين النفط لتكون مناطق لوجستية تحقق متطلبات نمو ونجاح هذه المشاريع.

وهناك أهداف أخرى نتطلع أن يحققها الاستثمار في هذا القطاع وذلك من خلال إنشاء قرى لوجستية تستطيع أن تكون مشاريع مستقلة بذاتها على غرار المدينة الصناعية الصينية.

ويستعرض هذا العدد من المجلة أبرز التطورات التي شهدتها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال الربع الثاني من العام الجاري مثل وضع حجر الأساس لمصفاة الدقم التي تقام باستثمارات مشتركة من السلطنة ودولة الكويت وتستهدف تنمية قطاع الصناعات البتروكيمياوية ومن شأن هذا المشروع أن يسهم في تحويل المنطقة إلى أحد أكبر المراكز الصناعية والاقتصادية في البلاد، وشهدت المنطقة في الربع الثاني من العام الجاري بدء الأعمال الإنشائية للمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم، وتوقيع مذكرة تفاهم مع الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة لإعداد استراتيجية لترويج منطقة الصناعات السمكية وذلك ضمن خطة الهيئة لإنشاء مركز عالمي متخصص في مجال الأسماك.

وخلال الربع الثاني أيضا أصدرت الهيئة نظام الرقابة على الطرق وحمائتها ونظام الرقابة الصحية والنظافة العامة، ويأتي إصدار هذين النظامين ضمن سعي الهيئة لتطبيق أفضل الممارسات المتبعة عالميا في هذه المجالات وتهيئة الدقم لمرحلة جديدة من النمو والازدهار.

داخل العدد

الدقم
الاقتصادية
ECONOMIST

مجلة فصلية متخصصة في شؤون
المناطق الاقتصادية والحررة

تصدر عن:
هيئة المنطقة الاقتصادية
الخاصة بالدقم

المشرف العام

يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري

رئيس لجنة الإشراف:

إسماعيل بن أحمد البلوشي

رئيس التحرير:

محمد بن أحمد الشيزاوي

التحرير:

صالح بن نبهان المعمري

المراسلات والإعلانات توجه
باسم: رئيس التحرير

ص. ب: ٢٥
الرمز البريدي: ١٠٣
بريق الشاطئ - سلطنة عمان

الهاتف:

+٩٦٨ ٢٤٥٠٧٥٧٢
+٩٦٨ ٢٤٥٠٧٥٤٠

الفاكس:

+٩٦٨ ٢٤٥٨٧٤٠٠

البريد الإلكتروني:
magazine@duqm.gov.om

الموقع الإلكتروني:
www.duqm.gov.om

الآراء المنشورة في المجلة تعبر
عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر
بالضرورة عن رأي المجلة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث
المتخصصة والدراسات الأكاديمية



١٠

السلطنة والكويت تحتفلن بوضع حجر
الأساس لمصفاة الدقم



١٤

الدقم.. منظومة متكاملة من
المرافق والخدمات اللوجستية



٢٢

شركة METS تنقل أعمالها إلى المنطقة
اللوجستية بميناء الدقم



٣٠

مؤتمر عُمان للمناطق الاقتصادية والحررة يبحث تعزيز التنافسية والتنويع الاقتصادي



٣٣

تدشين خدمات البوابة
الالكترونية والهاتف النقال



٤٠

الدفعة الأولى من الطلبة الدارسين في
الصين ينهون برنامجهم التدريبي



٣٤

السلطنة والصين تقرران إقامة علاقات شراكة استراتيجية



هلال البلوشي:
تطوير المرحلة
الثانية من المنطقة
اللوجستية بميناء
الدقم

١٩



علي شاه: نعمل
على جعل الدقم
مركزا لوجستيا
يغذي الأسواق
المجاورة

٣٦

سعيد المعولي:
زيادة أنشطة
الحوض الجاف
إلى ١١ نشاطا

٢٤



الدقم Duqm

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone Authority
سلطنة عُمان Sultanate of Oman

الدقم.. بيئة استثمارية واعدة



توفر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في سلطنة عمان فرصا استثمارية متنوعة في الصناعات الثقيلة والخدمات اللوجستية والتجارة والسياحة والثروة السمكية مع حوافز استثمارية متنوعة تشمل:

- إعفاءات ضريبية تمتد إلى (30) سنة قابلة للتجديد.
- منح حق الانتفاع بالأرض لفترات زمنية تصل إلى (50) سنة قابلة للتجديد.
- تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات للمستثمرين عبر المحطة الواحدة.

وتتميز المنطقة بـ:

- موقع استراتيجي على بحر العرب وقرب خطوط الملاحة العالمية.
- مناخ معتدل على مدار العام.
- (2000) كم² من الأراضي المتاحة للمستثمرين في المرحلتين الأولى والثانية من التطوير.
- ميناء متعدد الأغراض.
- حوض جاف لإصلاح السفن.
- مصفاة نفط ومنطقة للصناعات البتروكيماوية.
- مطار إقليمي.
- شبكة متكاملة من الطرق الاسفلتية.

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

هاتف: 968+ 24507500

فاكس: 968+ 24587400

ص. ب: 25، الرمز البريدي: 103 ، بريق الشاطئ

البريد الإلكتروني: info@duqm.gov.om

الموقع الإلكتروني: www.duqm.gov.om

إعداد استراتيجية للترويج لمنطقة الصناعات السمكية بالدقم



مسقط - الدقم

وقعت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في مايو ٢٠١٨ مذكرة تفاهم مع الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة: تقوم الشركة بموجبها بإعداد استراتيجية لترويج منطقة الصناعات السمكية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وبما يؤدي إلى إنشاء مركز عالمي متخصص في مجال الأسماك يضم عددا من المباني والمختبرات والمخازن إضافة إلى الخدمات اللوجستية وغيرها من التسهيلات التي تساعد على ضمان الصيد المستدام وعمليات الإنتاج المستدامة وتخطيط الإنتاج وعمليات التعبئة ووجود العلامات التجارية والشهادات المعتمدة في سلامة الأغذية والجودة.

وقع المذكرة نيابة عن الهيئة معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس الإدارة وعن الشركة معالي الدكتور فؤاد بن جعفر الساجواني وزير الزراعة والثروة السمكية رئيس مجلس إدارة الشركة.

ومن المتوقع أن تضم منطقة الصناعات السمكية حوالي ٦٠ مصنعا إلى جانب مركز للأبحاث وآخر للتدريب، ومخازن للتبريد والتجميد، وورش صيانة وإصلاح السفن، كما تستهدف المنطقة تشجيع الاستزراع السمكي واجتذاب المشروعات التي تضيف قيمة اقتصادية للمنطقة.

الترويج لمرافق ميناء الصيد

وتتضمن الاستراتيجية الترويج لمرافق ميناء الصيد ومناطق تنزيل الأسماك مع خدمات دعم لمرافق المعالجة، وضمان توافر سلسلة توريد متكاملة لتجهيز المواد الخام وتصدير المنتج النهائي، والعمل مع الصيادين المحليين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدقم والمناطق المجاورة للحصول على الأسماك الطازجة من خلال الإدارة المستدامة والمسؤولة، ومواءمة الموقع المناسب لإقامة الصناعات السمكية مع الأراضي الكافية للتوسع في المستقبل، والعمل على دعم إقامة مشروع لتصنيع سفن الصيد.

تطوير العديد من المرافق

وتنص مذكرة التفاهم على تحديد الموقع المناسب



التصميم المبدئي لمنطقة الصناعات السمكية

لسلسلة معالجة المأكولات البحرية مع الأراضي الكافية للتوسع، وتوفير المياه والكهرباء لموقع المعالجة في المستقبل المنظور جنبا إلى جنب مع طريق الوصول إلى المرفق وفق المستوى المطلوب، وتقديم الدعم في الحصول على جميع التصاريح اللازمة مثل دراسة الأثر البيئي ونظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة والأيزو و«حلال» وموافقات إدارة الغذاء والدواء الأمريكية والاتحاد الأوروبي التي تثبت أن جميع المرافق داخل المركز تحقق أعلى المعايير التشغيلية حسب المتطلبات الدولية. وتنص المذكرة كذلك على دعم جميع المشاركين في الحصول على التراخيص ذات الصلة من خلال الجهات الحكومية.

دراسة جدوى

ووفقا لمذكرة التفاهم ستقوم الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة بإعداد دراسة جدوى، وخطة عمل، وخطة استثمار، ونشرة إرشادية لفرص الأعمال التجارية، بما في ذلك استزراع الأسماك وتقديم هذه الوثائق إلى الهيئة لاعتمادها وتشكل الأساس للدخول في اتفاقية التطوير والإدارة بين الطرفين.

وتعتبر الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة الذراع الاستثمارية لحكومة السلطنة في مجال الأمن الغذائي، وقد أنشئت في عام ٢٠١٢م بهدف تعزيز الأمن الغذائي عن طريق الاستثمار في مشاريع الأغذية محليا وخارجيا بالشراكة مع الصناديق الاستثمارية المحلية وشركات استثمارية من داخل السلطنة وخارجها.

الاستراتيجية
تتطلع إلى إنشاء
مركز عالمي
متخصص في
مجال الأسماك

ضمان توافر
سلسلة توريد
متكاملة لتجهيز
المواد الخام
وتصدير المنتج
النهائي

العمل على تعزيز
العلاقة مع
مجتمعات الصيد
المحلية في
الدقم والمناطق
المحيطة بها
للحصول على
الأسماك



السلطنة والكويت تحتفلان بوضع حجر الأساس لمصفاة الدقم

أكبر مشروع
استثماري
مشترك بين
دولتين خليجيتين
في المنطقة
الاقتصادية
الخاصة بالدقم

خلال نقل الخبرات والتكنولوجيا، علاوة على توفير فرص عمل واعادة للشباب العماني.

الدقم -  :
Duqm

شراكة عمانية - كويتية
وقال معالي بخيت شبيب الرشيد وزير النفط والكهرباء والماء الكويتي إن المشروع يعتبر باكورة مشاريع شركة البترول الكويتية العالمية في السلطنة، مبينا أنه ستكون هناك مشاريع قادمة وفي نفس الحجم.
وأضاف ان دولة الكويت تدعم المشاريع المتكاملة بين دول مجلس التعاون موضحا أن هناك مشاريع لاحقة كمجمع البتروكيماويات المتكامل مع مشروع المصفاة.
وقال معاليه إنه تم الحصول على تمويل متكامل لمشروع مصفاة الدقم حيث تم الحصول على قرض بـ ٤,٨ مليار دولار أمريكي من البنوك العالمية.

تعزيز العائدات النفطية
من جهته قال المهندس عصام بن سعود الزدجالي الرئيس التنفيذي لشركة النفط العمانية إن مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية يأتي ترجمة لمساعي شركة النفط العمانية الرامية إلى تعزيز العائدات النفطية واستقطاب الاستثمارات إلى السلطنة. مشيراً إلى أن المشروع يعكس أهمية الشراكة الاستراتيجية مع دولة الكويت لإنجاز هذا المشروع الاستثماري والحيوي

احتفلت مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية - وهي مشروع مشترك بالمناصفة بين شركة النفط العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية - بوضع حجر أساس المشروع الذي من المتوقع أن تبلغ تكلفته حوالي ٧ مليارات دولار أمريكي.

أقيم الاحتفال في شهر ابريل ٢٠١٨ تحت رعاية صاحب السمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد وزير التراث والثقافة وبحضور كل من معالي الدكتور محمد بن حمد الرمحي وزير النفط والغاز رئيس مجلس إدارة شركة النفط العمانية ومعالي بخيت شبيب الرشيد وزير النفط والكهرباء والماء الكويتي ومعالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وعدد من أصحاب المعالي والسعادة والمسؤولين من السلطنة ودولة الكويت.

ويعتبر المشروع الذي سيعمل بطاقة تكريرية قدرها ٢٣٠ ألف برميل يوميا عند إنجازه أكبر مشروع استثماري مشترك بين دولتين خليجيتين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، كما يُعد إضافة نوعية لقطاع المصافي والبتروكيماويات في السلطنة، وسيفتح آفاقا رحبة تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من

المشروع يساهم
في تحويل
المنطقة إلى أحد
أكبر المراكز
الصناعية
والاقتصادية في
السلطنة

وزير النفط
الكويتي؛
المصفاة باكورة
مشاريعنا في
السلطنة وهناك
مشاريع قادمة
وفي نفس الحجم

عصام الزدجالي؛
تركز على تطوير
قطاع الصناعات
النفطية
والبتروكيمياوية
في السلطنة

كما يفتح آفاقاً واسعة لتطوير القطاع النفطي في البلدين، موضحاً أن الموارد والخبرات المشتركة لشركة النفط العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية ستساهم في فتح آفاق رحبة تدعم تنمية قطاع الصناعات البتروكيمياوية بالسلطنة، إلى جانب ذلك ستساهم الجهود المشتركة بين الشركتين في إدارة وتشغيل المصفاة في إنجاح المشروع ودعم الاقتصاد بشكل عام.

مركز صناعي واقتصادي

ويعد مشروع مصفاة الدقم بمثابة حجر الزاوية لإقامة مشروعات أخرى في سلسلة القيمة المضافة بالشق السفلي، مستفيداً من الموقع الاستراتيجي للدقم الواقع على مفترق طرق التجارة الدولية. ومن المؤمل أن يسهم المشروع في تحويل المنطقة إلى أحد أكبر المراكز الصناعية والاقتصادية في السلطنة.

ويأتي مشروع مصفاة الدقم متماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للتنوع الاقتصادي وذلك من خلال تعزيز الاستغلال الأمثل لموارد السلطنة وتحقيق الاستفادة القصوى منها. ومن المؤمل أن يساهم هذا المشروع في تنشيط الحركة الاقتصادية في منطقة الدقم عبر توفير فرص تجارية مباشرة وغير مباشرة لتلبية الاحتياجات المختلفة لإقامة المشروع، كما سيساهم في تعزيز الحركة التجارية في الدقم وإيجاد بيئة جاذبة للاستثمار ويفتح آفاقاً أرحب للاستثمارات المستقبلية.

ويتميز المشروع باستخدام أحدث التقنيات العالمية في مجال المصافي النفطية وفق أعلى معايير الجودة والسلامة العالمية، وذلك لرفد الأسواق المستهدفة بعدد من منتجات الطاقة

المهم الذي يهدف إلى توفير فرص استثمارية واعدة. كما سيعمل المشروع على رفد الاقتصاد الوطني وإيجاد المزيد من فرص العمل للكوادر الوطنية. موضحاً أن شركة النفط العمانية تسعى من خلال هذا المشروع إلى المساهمة في تحقيق الاستراتيجية التي تأسست الشركة من أجلها وهي المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتعزيز القيمة المحلية المضافة من خلال تطوير قطاع الصناعات النفطية والبتروكيمياوية في السلطنة.

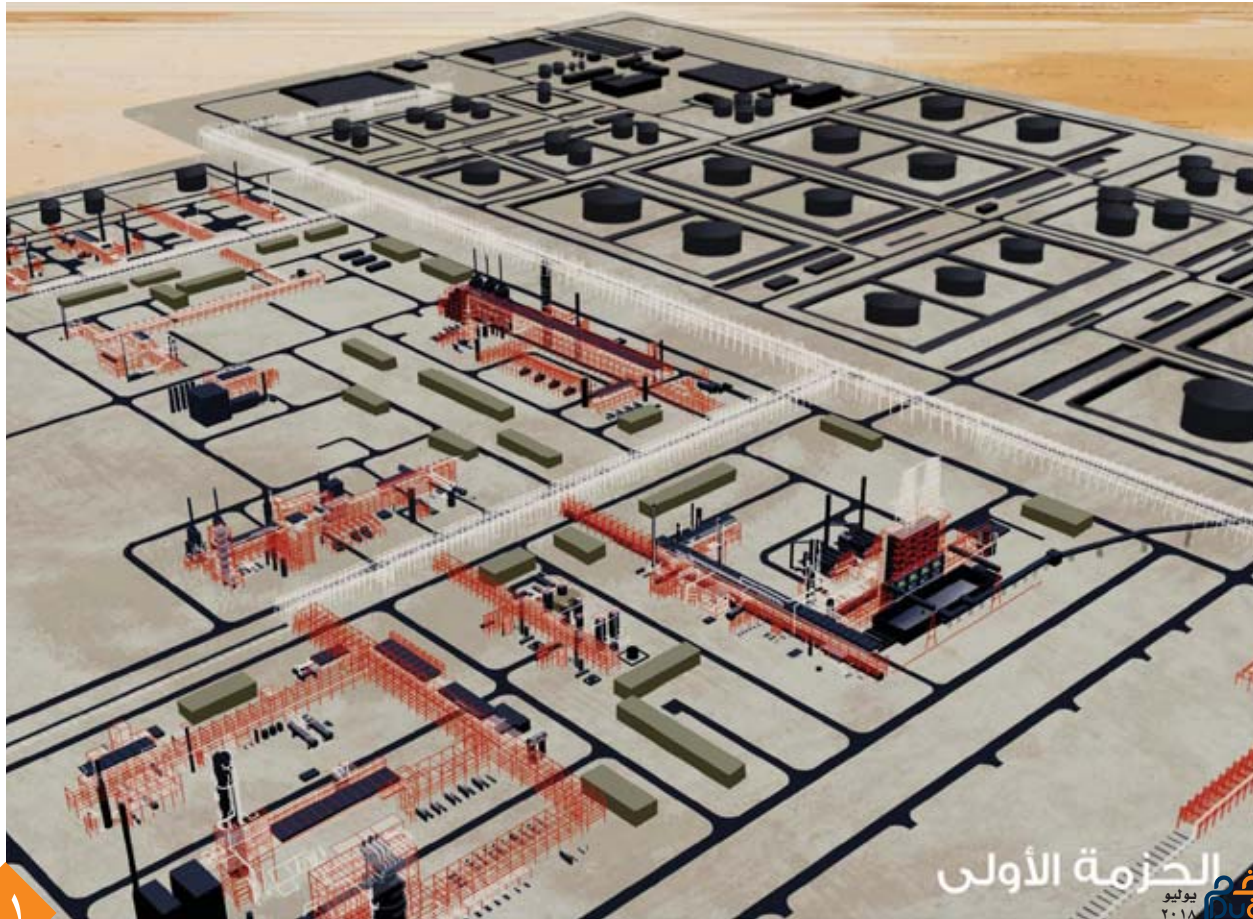
تمويل المشروع

وأضاف في تصريح للصحفيين أن تمويل ٥٠٪ من المشروع - وهو نصيب شركة النفط العمانية - قد تم من خلال وكالات الائتمان العالمية والبنوك التجارية، مبيناً أن المشروع سيرفع المحفظة الاستثمارية لشركة النفط العمانية التي من المتوقع أن تتعدى الـ ١٠ مليارات دولار أمريكي.

وأوضح أن الخطة التسويقية عند بدء التشغيل تشمل استخدام ٥٠٪ من منتجات المصفاة لمجمع الصناعات البتروكيمياوية وسيتم استخدام ٦٥٪ من خام النفط من دولة الكويت و٣٥٪ من السلطنة، مشيراً إلى أن المشروع سيعمل على إيجاد فرص وظيفية مباشرة وغير مباشرة متوقفاً أن تتراوح الفرص الوظيفية المباشرة بين ٩٠٠ و١٠٠٠ وظيفة.

تطوير القطاع النفطي

من جانبه صرح نبيل محمد بورسلي الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية قائلاً: يشكل مشروع مصفاة الدقم انطلاقة عهد جديد في مسيرة التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين،





عصام الزدجالي



نبيل بورسلي

◆ ◆ ◆
نبيل بورسلي،
المشروع يفتح
آفاقا واسعة
لتطوير القطاع
النفطي في
البلدين



الحزمة الثانية

الصديقة للبيئة ذات الجودة العالية ومنها الديزل، ووقود الطائرات، والناftا، وغاز البترول المسال، والكبريت، وفحم الكوك كمنتجات أساسية للمصفاة.

مكونات المشروع

وتقام مصفاة الدقم على مساحة ٩٠٠ هكتار تم الانتهاء من تجهيزها فعليا في الفترة المنصرمة، وستشتمل الحزم الإنشائية الثلاث للمشروع على وحدات المعالجة الرئيسية بالمصفاة، والمرافق والخدمات المساندة للمشروع، ومنشآت تخزين النفط الخام في رأس مركز، وخط نقل النفط الخام بطول ٨٠ كيلومترا من منطقة رأس مركز إلى مجمع المصفاة. ويعتبر المشروع واحدا من المشاريع الكبرى التي ستنفذها السلطنة في قطاع الطاقة والصناعات البتروكيمياوية، حيث سيساهم المشروع في تحويل منطقة الدقم إلى واحدة من أهم المراكز الصناعية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والعالمي.

يشار إلى أن المشروع يضع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في موقع استراتيجي يمنحه ميزة تنافسية عالية، كونه يطل على خطوط الملاحة الدولية الرئيسية في المحيط الهندي وبحر العرب، وبالتالي يسهل من أنشطة النقل

◆ ◆ ◆
استخدام
أحدث التقنيات
العالمية في
مجال المصافي
النفطية وفق
أعلى معايير
الجودة والسلامة
العالمية

◆ ◆ ◆
المصفاة تساهم
في زيادة الطلب
على الخدمات
اللوجستية وتمهد
الطريق لقيام
مشاريع أخرى
جديدة مستفيدة
من منتجاتها

من وإلى المنطقة. كما سيساهم المشروع في تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بشكل خاص، وسيمهد الطريق لقيام مشاريع أخرى جديدة مستفيدة من المنتجات التي ستقدمها المصفاة، كما سيساهم المشروع في زيادة الطلب على الخدمات اللوجستية والتي من شأنها المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام وتطوير منطقة الدقم بشكل خاص.



الحزمة الثالثة. ج



الحزمة الثالثة. ب



الحزمة الثالثة. أ

إصدار إشعارات البدء في تنفيذ المشروع

الدقم - الدقم : 

أصدرت مصفاة الدقم إشعارات البدء في تنفيذ المشروع للشركات المتعاقدة لتنفيذ حزم المشروع الثلاث التي تبلغ كلفتها الإجمالية ما يقارب ٥,٧ مليار دولار أمريكي. ويأتي هذا الإشعار بعد حفل وضع حجر الأساس الذي أقيم في السادس والعشرين من شهر أبريل الماضي. ويمثل هذا الإصدار بداية التنفيذ الفعلي للأعمال الإنشائية للمشروع الذي ستبلغ طاقته التكريرية اليومية ٢٣٠ ألف برميل من النفط الخام. ويتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال ٤٢ شهرا من تاريخ إصدار هذه الإشعارات. وفي بداية الأعمال الإنشائية للمشروع ستبدأ الشركات المتعاقدة في إكمال التصميم الهندسية للمشروع في مكاتبها حول العالم، وسيتم إرسال عدد من موظفي المصفاة لمتابعة الأعمال التفصيلية للمشروع في هذه الشركات. وبهذه المناسبة صرح جاكوبوس نيهاوسر رئيس المشروع قائلا: يعتبر إصدار إشعارات البدء في تنفيذ المشروع للمقاولين من المحطات المهمة في مسيرة المشروع، والتي تأذن بانطلاق الأعمال الإنشائية فيه، وتتوج الجهود المبذولة من قبل شركائنا للوصول إلى هذه المرحلة في المشروع.

وأضاف نيهاوسر قائلا: أكمل فريق الشركة بالتعاون مع الشركات المنفذة للمشروع كافة الاستعدادات للبدء في تنفيذ هذا المشروع. وستساهم مرحلة البدء في إنشاء المشروع في تحقيق العديد من الفوائد المباشرة وغير المباشرة لمنطقة الدقم وحفاظة الوسطى بشكل عام.

ويتكون مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيمياوية من ثلاث حزم: تتضمن الحزمة الأولى: وحدات المعالجة الرئيسية للمصفاة فيما تتكون الحزمة الثانية من المرافق والخدمات الداعمة للعمليات التشغيلية للمصفاة والتي منها على سبيل المثال مبنى مكاتب الشركة. أما الحزمة الثالثة فتشمل منشآت تخزين وتصدير المواد البترولية السائلة والسائبة في ميناء الدقم ومنشآت تخزين النفط الخام الخاصة بالمصفاة في رأس مركز وخط أنبوب نقل النفط الخام بطول ٨٠ كم من رأس مركز إلى مصفاة الدقم. وقد أسندت حزم المشروع لكل من:

■ الحزمة الأولى (وحدات المعالجة الرئيسية) لكل من شركة تاكنيكاس روينيداس وشركة دايو للهندسة والإنشاء.

■ الحزمة الثانية (المرافق والخدمات) لشركة بيتروفاك العالمية المحدودة وشركة سامسونج الهندسية.

■ الحزمة الثالثة (المرافق الخارجية) لشركة سايم العالمية وسي بي آند آي.

مصفاة الدقم مشروع طموح



مشروع مشترك بالمناصفة بين شركة النفط العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية



الطاقة التكريرية للمصفاة تبلغ: 230 ألف برميل يوميا

عمان الكويت



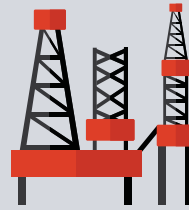
أكبر مشروع استثماري مشترك بين دولتين خليجيتين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

التكلفة المتوقعة: 7 مليارات دولار أمريكي



إضافة نوعية لقطاع المصافي والبتروكيمياويات في السلطنة

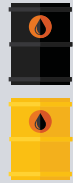
استخدام 50% من منتجات المصفاة لمجمع الصناعات البتروكيمياوية



استخدام 65% من خام النفط من دولة الكويت و 35% من السلطنة



أبرز المنتجات: الديزل ووقود الطائرات والنافثا وغاز البترول المسال والكبريت وفحم الكوك



الفرص الوظيفية المباشرة تتراوح بين 900 و1000 وظيفة



اعداد: 

الدقم منظومة متكاملة من المرافق والخدمات اللوجستية

مطار دولي وميناء متعدد الأغراض وشبكة نقل بري تربط مختلف أرجاء المنطقة



الذي يتميز بموقعه الجغرافي على خطوط الملاحة العالمية وبالقرب من الأسواق الإفريقية والآسيوية، وبحسب دراسة سابقة لوزارة النقل والاتصالات (نشرت «إثراء» مقتطفات منها في تقرير أصدرته في ديسمبر ٢٠١٦) فإن استخدام ميناء الدقم يقلل تكلفة النقل أمام الخطوط الملاحية العالمية، وقدرت الدراسة تكلفة الرحلة الرئيسية التي تبحر مباشرة من سنغافورة إلى السويس مع الإرساء مرة واحدة في الأسبوع للسفن العملاقة لنقل الحاويات في ميناء الدقم بحوالي ٨,٧ مليون دولار سنوياً مقابل ١٧ مليون دولار سنوياً في ميناء صحار و٢٤,٦ مليون دولار سنوياً في ميناء جبل علي في دبي.

ويتمتع الميناء ببنية أساسية متطورة، إذ يبلغ إجمالي طول كاسر الأمواج الرئيسي ٤,١ كيلومتر وكاسر الأمواج الثانوي ٤,٦ كيلومتر، ويبلغ عمق حوض الميناء ١٨ متراً وقناة دخول السفن ١٩ متراً وبطول ١٠ كيلومترات مما يؤهله لاستقبال ومناولة سفن الحاويات العملاقة. وقد تم تصميم الميناء ليكون متعدد الأغراض يلبي متطلبات الأنشطة التجارية والمصافي والصناعات البتروكيمياوية والصناعات الأخرى والعديد من القطاعات الاقتصادية.

ويبلغ طول الرصيف التجاري ٢٢٥٠ متراً ويعرض ٣٥٠ متراً مع وجود منطقة للتخزين مرتبطة مباشرة

الدقم - الدقم :

يعتبر القطاع اللوجستي أحد القطاعات الرئيسية التي تركز عليها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نظراً للمكاسب العديدة التي يحققها القطاع للاقتصاد الوطني.

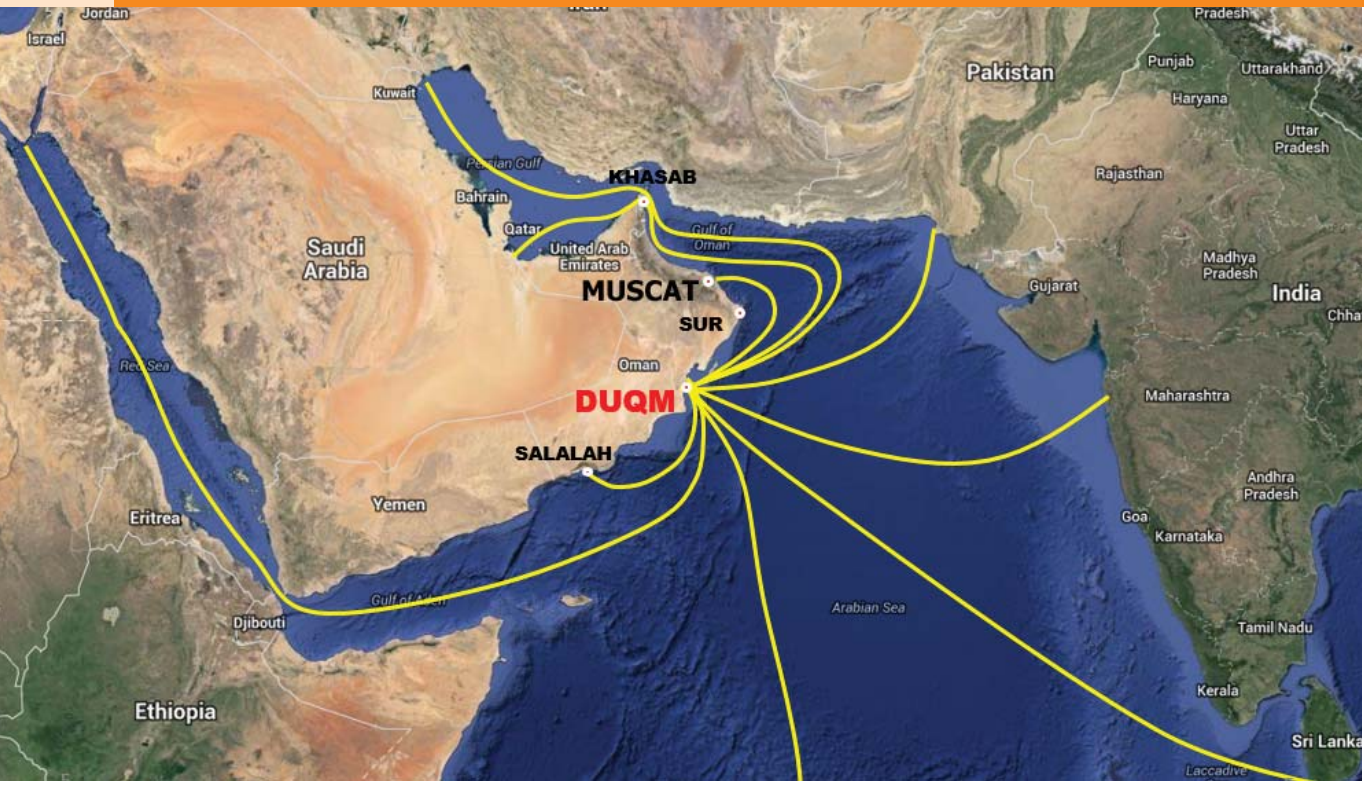
ويأتي اهتمام الهيئة بالقطاع اللوجستي في الوقت الذي تعمل فيه السلطنة على زيادة مساهمة القطاع اللوجستي في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي مليار ريال عماني بحلول عام ٢٠٢٠، وخفض المدة الزمنية لاستكمال إجراءات تخليص الحمولة المستوردة في الشحن البحري من معدل ٧,٢ أيام إلى معدل ١,٥ يوم، وبحسب الاستراتيجية اللوجستية الوطنية فإن مساهمة القطاع اللوجستي في الناتج المحلي الإجمالي سوف تصعد إلى ١٤ مليار ريال عماني في ٢٠٤٠ ويصاحب ذلك توفير ٣٠٠ ألف فرصة عمل في هذا القطاع، وتتطلع الاستراتيجية إلى أن تصبح السلطنة بحلول عام ٢٠٤٠ ضمن الدول العشر الأولى في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية العالمي.

ميناء الدقم

تضم المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم عدداً من المكونات والمرافق اللوجستية من أبرزها ميناء الدقم

ميناء الدقم
يلبي متطلبات
الأنشطة
التجارية
والمصافي
والصناعات
البتروكيمياوية

٤٣٩ مليون ريال
تكلفة المشاريع
الحالية بالميناء



إنشاء ٤ محطات على الرصيف التجاري

مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية، وبعد الرصيف الحكومي أول رصيف متكامل يتم تنفيذه في الموانئ العمانية لخدمة الجهات الحكومية، كما يعد من أهم المرافق الأمنية بميناء الدقم وسيوفر الجاهزية لإدارة العمليات اللوجستية لهذه الجهات وتوفير الجانب الأمني للميناء والمنطقة بالكامل.

وسيتيم من خلال هذا المشروع إنشاء المباني والطرق والمرافق والخدمات اللازمة لتشغيل الرصيف الخاص بالجهات الحكومية، كما سيتم إنشاء مبنى للمسافرين بالعبارات السريعة مع ما يحتاجه من خدمات وتسهيلات أخرى كصالات الانتظار والمخازن ومباني الخدمات العامة.

وتتعلق الحزمة السابعة التي تنفذها شركة بوسكاليس ويستمنستر (عمان) المحدودة بإنشاء رصيف المواد السائلة والسائبة، ويهتئ هذا المشروع البالغة تكلفته ١٩٩,١ مليون ريال عماني ميناء الدقم لتصدير المنتجات المكررة السائلة وتعزيز قيمته في الاقتصاد الوطني.

ويتضمن المشروع تطوير واستصلاح ٢,٤ كم من المنطقة المحاذية لكاسر الأمواج الثانوي البالغ طوله ٤,٦ كم لتشديد رصيف المواد السائلة والسائبة، كما سيتم تشييد مرسى الرصيف المزودج مع الملحقات وأدوات الملاحة البحرية، ويشتمل المشروع كذلك على حفر حوالي ٢٦ مليون متر مكعب من المواد لأعمال تعميق حوض وقناة المسار بالميناء التي تؤدي إلى رصيف المواد السائلة والسائبة لتبلغ ١٨ متراً، وسيتم استخدام حوالي ٥ ملايين متر مكعب من هذه المواد لاستصلاح وردم الموقع المخصص للرصيف. كما تنص الاتفاقية على تشييد جدار للرصيف بطول ١ كيلومتر وتركيب العوامات وأجهزة المساعدات الملاحية.

وبعد اكتمال أعمال المشروع سيتم بناء خزانات بترولية ومخازن للمواد السائبة الخاصة بشركة مصفاة الدقم والمرافق التابعة لها على الرصيف بهدف تصدير المنتجات المكررة من مصفاة الدقم ومنطقة الصناعات البتروكيمياوية.

المنطقة اللوجستية لميناء الدقم

وتتضمن مرافق القطاع اللوجستي كذلك منطقة

بالأرصفة، بالإضافة إلى وجود منطقة لوجستية تديرها شركة ميناء الدقم وتقع على مسافة نحو ٣ كيلومترات عن الرصيف التجاري.

ويشهد ميناء الدقم حالياً عدداً من الأعمال الإنشائية التي تؤهله لمرحلة التشغيل التجاري والصناعي بالكامل وذلك من خلال ٤ حزم هي: الحزمة الثانية والثالثة والرابعة والسابعة بتكلفة إجمالية تبلغ ٤٣٩ مليون ريال عماني.

وتتعلق الحزمة الثانية البالغة تكلفتها ١٠٧,٣ مليون ريال عماني بتهيئة الرصيف التجاري لاستيعاب الحاويات وتشييد المباني وطرق الخدمات والرافعات والورش الخاصة بتشغيل الرصيف، ويقوم بتنفيذ المشروع تحالف مكون من شركة سيركا التركية وشركة ام اس اف البرتغالية. وتعد هذه الحزمة من أهم المرافق التشغيلية للرصيف التجاري وستتيح بعد إنجازها تشغيل الميناء تجارياً.

ووفقاً لاتفاقية المشروع سيتم إنشاء ٤ محطات على الرصيف التجاري من بينها محطتان للحاويات بطول نحو ١٦٠٠ متر لمناولة نحو ٣,٥ مليون حاوية نمطية سنوياً، كما سيتم إنشاء محطة للمواد الجافة السائبة بسعة نحو ٥ ملايين طن متري سنوياً ومحطة متعددة الاستخدامات بسعة حوالي ٨٠٠ ألف طن متري سنوياً، كما تتضمن الحزمة الثانية أيضاً إنشاء منطقة عمليات الميناء.

وتبلغ تكلفة إنشاء الحزمة الثالثة من ميناء الدقم ٧٧,١ مليون ريال عماني، وتتعلق بإنشاء المحطة التجارية للرصيف التجاري التي تتضمن إنشاء الطرق والبوابة التجارية للرصيف التجاري ومنطقة الضفص والتفتيش ومبنى تسجيل الشاحنات ومبنى المحطة الواحدة للميناء ومبنى الجمارك والتفتيش وغيرها من المباني التابعة لأعمال التخليص للمحطة التجارية، ويقوم بتنفيذ المشروع شركة الخليج المتحدة للإنشاء التي تأسست بدولة الكويت في عام ١٩٧٥.

أما الحزمة الرابعة البالغة تكلفتها ٥٥,٤ مليون ريال عماني فتتعلق بإنشاء البنية الأساسية للرصيف الحكومي، ويقوم بتنفيذ المشروع شركة المجموعة المشتركة للمقاولات وهي شركة كويتية مساهمة عامة

محطتان للحاويات بطول ١٦٠٠ متر لمناولة نحو ٣,٥ مليون حاوية نمطية سنوياً

محطة للمواد الجافة السائبة بسعة ٥ ملايين طن متري سنوياً



مبنى المسافرين الجديد

ترتبط مختلف أرجاء المنطقة وتساهم في تنشيط قطاع اللوجستيات، كما يتم العمل على إنشاء طريق مزدوج يربط الميناء بالطريق الرئيسي القادم من مسقط لتسهيل نقل البضائع براً إلى مختلف مناطق السلطنة ومنها إلى خارج البلاد.

المنطقة اللوجستية

تعتبر المنطقة اللوجستية إحدى المناطق الاستثمارية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ولا تقل أهميتها عن المناطق الصناعية والسياحية والتجارية التي تركز عليها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ومن المتوقع أن تشهد المنطقة خلال السنوات المقبلة اهتماماً أكبر من المستثمرين خاصة بعد تشغيل ميناء الدقم ومبنى الشحن الجوي بالمطار.

وتقع المنطقة اللوجستية بالقرب من مطار الدقم على الطريق المزدوج الذي يربط بين الميناء والمطار، ويأتي إنشاؤها ضمن خطط الهيئة لاستقطاب المشاريع التي تقدم إضافة جيدة للمنطقة كخدمات اللوجستية المتعلقة بأنشطة الطيران مثل دي اتش ال، وخدمات الموانئ مثل ميرسك، وإيجار السيارات والناقلات، وشركات النقل البحري، والمخازن بكافة أنواعها، وغيرها من الأنشطة الاستثمارية الأخرى ذات العلاقة بالقطاع اللوجستي.

كما تهدف المنطقة لتوفير خيارات إضافية للمستثمرين تضاف إلى القطاعات الاستثمارية الأخرى كالصناعة والسياحة والتجارة والتطوير العقاري.

وتقدم الهيئة للمستثمرين بالمنطقة اللوجستية والمناطق الاستثمارية الأخرى العديد من الحوافز التي تتضمن الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ثلاثين سنة ميلادية من تاريخ بدء النشاط قابلة للتجديد،

لوجستية خاصة بميناء الدقم تبلغ مساحتها ١٠٠٠ هكتار وتقع بالقرب من ميناء الدقم بهدف تسهيل نقل البضائع من الميناء وإليه.

مطار الدقم

ويعد مطار الدقم أحد المكونات الرئيسية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وقد تم تشغيله في عام ٢٠١٤ من خلال مبنى مؤقت للمسافرين إلا أنه سيتم افتتاح المبنى الجديد للمسافرين ومبنى الشحن الجوي وبرج المراقبة الجوية والمكونات الأخرى للمطار قبل نهاية العام الجاري.

وتبلغ المساحة الإجمالية لمبنى المسافرين حوالي ٥٧٠٠ متر مربع وتبلغ السعة الاستيعابية للمطار في هذه المرحلة ٥٠٠ ألف مسافر سنوياً، فيما يستوعب مبنى الشحن ما يقارب ٢٥ ألف طن سنوياً.

ويبلغ طول المدرج المطار ٤ كم، كما تتوفر بمطار الدقم الإمكانيات التي تؤهله للتشغيل دولياً.

شبكة من الطرق

ويرتبط مطار الدقم بالميناء عبر طريق مزدوج من ٣ حارات في كل اتجاه مما يوفر ربطاً سلساً وسهلاً بينهما؛ الأمر الذي يشجع حركة الاستيراد والتصدير ونقل البضائع القادمة عبر ميناء الدقم إلى المناطق الأخرى داخل السلطنة أو خارجها من خلال مطار الدقم، وكذلك نقل البضائع القادمة من المطار إلى ميناء الدقم ثم إلى الموانئ الأخرى داخل السلطنة أو خارجها.

وتتضمن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم شبكة من الطرق المزدوجة والمفردة التي

محطة متعددة الاستخدامات بسعة ٨٠٠ ألف طن متري سنوياً

رصيف المواد السائلة والسائبة يهئ ميناء الدقم لتصدير المنتجات المكررة السائلة





◆◆◆
إنشاء منطقة
لوجستية قادرة
على استيعاب
أنشطة الطيران
وإيجار السيارات
والتناقلات،
وشركات النقل
البحري

◆◆◆
إتاحة المجال
أمام المطورين
لإنشاء قرى
لوجستية
بمساحات تصل
إلى ٥٠ هكتارا

مشروعات التطوير للقرى اللوجستية ينبغي أن تكون بحدود ٥٠ هكتارا وأن تضم حوالي ٥٠ مستودعا أو صهريج تخزين. وقد تم الأخذ في الحسبان عند تخطيط المنطقة اللوجستية أن تكون قادرة على تقديم الخدمات الداعمة المرتبطة بأعمال ميناء الدقم والمطار للوصول إلى أكبر الأسواق العالمية.

ميناء الصيد البحري

يقدم ميناء الصيد البحري الذي بدأ العمل به في عام ٢٠١٧ بنحو ٦٠,٧ مليون ريال عماني الدعم اللوجستي لمنطقة الصناعات السمكية التي يتم تشييدها لتكون أحد مراكز الإنتاج السمكي الرئيسية في المنطقة، وقد تم تشييد الميناء بحيث يستطيع تقديم جميع الخدمات التي تحتاج إليها منطقة الصناعات السمكية من جهة وتلبية احتياجات الصيادين الحرفيين وشركات الصيد التجاري.

ويتألف الميناء من كاسري أمواج بطول إجمالي يبلغ ٣,٤ كم ورصيف ثابت لأغراض الصيد بطول ٨٥٠ مترا ورصيف ثابت لشرطة عمان السلطانية بطول ٥٠ مترا، وسيتم تعميق حوض الميناء لغاية ٦ أمتار، وإنشاء مراسي عائمة للسياحة، وه مراسي عائمة للصيادين مع الجسور الموصلة، ومرسى عائمة لشرطة خفر السواحل، كما سيتم استصلاح الأراضي لإنشاء المياني الخدمية للميناء ومنطقة سياحية مع رصيف، بالإضافة إلى العديد من المرافق الأخرى.

والإعفاء من الضريبة الجمركية للبضائع المستوردة من خارج السلطنة إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والبضائع المصدرة من المنطقة إلى الخارج، وحق الانتفاع بأراضي الدولة الكائنة في المنطقة لمدة تصل إلى خمسين سنة ميلادية قابلة للتجديد مددا مماثلة وفق القواعد التي تحددها الهيئة، وجواز أن يكون رأس المال المشروع مملوكا بالكامل لغير العمانيين، والإعفاء من شرط الحد الأدنى لرأس المال المستثمر في المشروع المنصوص عليه في قانون الشركات التجارية أو أي قانون آخر، والإعفاء من أي قيود على جلب وتداول وتحويل العملات الأجنبية، بما في ذلك تحويل رأس مالها المستثمر وأرباحها خارج المنطقة، وتسهيل الحصول على الخدمات اللازمة للمشروعات من خلال المحطة الواحدة، بما في ذلك خدمات القيد بالسجل التجاري وإصدار جميع التراخيص والتصاريح والموافقات والتأشيرات.

كما تتميز المنطقة بقدرتها على توفير مساحات الأراضي التي تحتاج إليها المشروعات نظرا للمساحة الشاسعة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والتي تصل إلى ٢٠٠٠ كم مربع.

وتتضمن الحوافز التي تقدمها الهيئة للمستثمرين في المنطقة اللوجستية كذلك أسعارا منافسة إذ يبلغ سعر المتر المربع ريالا عمانيا واحدا سنويا أي ما يعادل ٢,٥ دولار أمريكي، أما بالنسبة للمطورين فيحصلون على خصم بنسبة ٤٠% شريطة التزامهم بخدمات البنية الأساسية، وبحسب التصنيف المعتمد من الهيئة فإن



جانب من الأعمال الإنشائية
في ميناء الصيد



مصباح قطب

كاتب مصري متخصص في الشؤون الاقتصادية

mesbahkotb@gmail.com

الأمن والأمان اللوجستيان

فنية أو مالية أو إدارية عابرة أو يمكن عبورها بسرعة، أو جاء لأسباب تنطوي على هذا القدر أو ذاك من العدائية أو سوء النية، لكن ما يمكن أن أقترحه بالذات هو إقامة مركز طوارئ قومي لمواجهة المشاكل الكبيرة في النقل أو الاتصالات أو البريد أو الشحن أو التفريغ أو التخزين الخ. ورغم أنه جرت العادة في عدة دول أن يتم إعلان المدد الزمنية التي تغطيها مخزونات السلع الأساسية مثل الزيت والسكر والقمح، فإنني أشير إلى أهمية إدارة معلومات المخزونات عامة بطريقة محسوبة، إذ ليس من المناسب مثلا أن يعرف أي طرف أن مخزون الانسولين في البلد /أي بلد/ لا يكفي إلا كذا يوم، أو يعرف مواضع توزيع واستهلاك أدوية معينة. أقول ذلك فقط كأمثلة ودون توسع لحساسية الموضوع.

والطريف انه يخطر ببالي أحيانا ضرورة الاستفادة من (عبقرية) الذين يلتفون على قواعد المرور والسير في بلادنا العربية، وما أكثرهم، فقد يحدث أحيانا ان يتوقف طريق من الطرق الرئيسية فتجد أن بعضهم اخترع لنفسه طرقا جانبية لبواصل، وقد يكون لديه العذر أو لا يكون، لكن ذلك يلفت نظرنا إلى أهمية البدائل حين تتعطل الطرق وقد يكون عليها شاحنات تحمل مواد؛ هناك احتياج عاجل إليها.

ويبقى أخيرا ومن الخبرات حولنا أيضا وجوب أن تتم مراجعة الجدوى والاستخدامات الحالية لكل البنى الأساسية المتعلقة باللوجستيات، والتأكد من وجود المرونة اللازمة لتغيير المهام - ولا أقول النشاط - أحيانا طبقا للاحتياجات الداخلية أو استجابة لمتغيرات دولية.

لقد عرفنا الكثير عن الخطط العمالية لتنويع النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل القومي وتحويل السلطنة إلى مركز لوجستي بارز عالميا وفي المنطقة، وبما يتناسب وموقعها وإمكاناتها وطموحات قيادتها وشعبها، ولكن نلاحظ أيضا زيادة الاهتمام بالاستثمارات الضخمة في الموانئ والمطارات والسكك الحديدية والطرق والنقل البحري والجوي والخدمات الخاصة بالتخزين والتغليف والتجميع والصيانة البحرية والجوية في عدد من الدول العربية وفي عدد كبير من دول العالم، بما يعني ان المنافسة ستشدد فيما هو مقبل، بيد أنه وكما قيل مرارا فان في تطوير وتسريع وتيرة التجارة الدولية وتوزيع منافعها بعدالة متسع للجميع، بيد أن ذلك يقتضي النظر الدائم للمستقبل ورصد الاتجاهات والتحويلات البازغة مبكرا، والتفاعل اليقظ معها، ويقتضي أيضا أوسع حوار عربي تكاملي شفاف وواع، فلدى دول الاقليم العربي فرصة ضخمة لتحقيق مكاسب جماعية في هذا المجال، وعلى الله قصد السبيل.

بدأت اللوجستيات كعملية مترابطة بداية عسكرية شأنها في ذلك شأن بحوث العمليات التي هي أساس علم الإدارة الحديث. ولم أشعر واقعا بمعنى سلسلة التوريد وتكاملها إلا بعد أن حضرت في منتصف تسعينيات القرن الماضي المناورة الشاملة (بدر الكبرى) التي كان الجيش المصري قد أجراها في سيناء. كان مشهدا مهيبا؛ فالتشكيلات البشرية والمعدات على الأرض شديدة التنوع، ومثلها الطائرات في الجو، والمهام أيضا شديدة التنوع والتعقيد، عليك أن تدير كل ذلك لحظيا دون ان تنسى تدابير إخلاء الجرحى أو إسعافهم والتزويد بالوقود والذخائر والطعام والشراب وخداع العدو وصولا إلى تنسيق الضرب والتوقيات حتى لا تتداخل الأهداف أو تكرر أو يحدث خطأ يضر المفارز المتقدمة. وتشاء المصادفات أن أكون لاحقا مع درس آخر لوجستي ببصمة عسكرية أيضا لكن داخل القاعدة البحرية بميناء الإسكندرية، فقد عرفت كيف ان من مهام القاطع البحرية والغواصات تأمين السفن الاتية أو المغادرة داخل المياه الاقتصادية والاقليمية، وأكثر من ذلك عرفنا ان هناك مهام احتياطية تقوم بها الجيوش في العالم عموما وبدرجات لمواجهة أي مصاعب ناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية فيما يخص تفريغ السفن التي تحمل المواد الأساسية التي لا غنى عن استمرار تدفقها كالقمح والذرة والوقود مثلا.

ويبدو أن هاتين التجربتين تركتا أثرا أضيف إلى ما هو راسخ في الذهن والضمير من قصة سيدنا يوسف ودرس تخزين الفائض وقت الرخاء لينفع في أزمته الشدة. وقد أقول أيضا ان ثمة ميراثا أنا جزء منه لدى فلاحي مصر؛ فيه الزواية التي تخص ضرورة التحوط لما يسميه الفلاحون (وقت العوزة)، والاستعداد لاتخاذ تدابير - ولا أقول حيل - تدعم تفاذي أي مازق يتعلق بإمداد الطعام والشراب بخاصة.

وعلى كل ما تقدم لم أعد أستطيع أن أتحدث عن اللوجستيات وأهميتها وكفاءتها وجودتها ومساهماتها في الاقتصاد والتشغيل الخ دون التطرق لملف الأمن والأمان، ولا أقصد أداء خدمة أمانة فقط، ولكن أعني وضع سيناريوهات كافية ومدروسة لمواجهة أي مخاطر أو خلل في انتظام دورة التوريد من المنتج إلى المستهلك بكل مكوناتها وحلقاتها، ومن المؤكد ان هناك الكثير مما قيل أو تم عمله في مجال تحليل وإدارة مخاطر كامل سلاسل التوريد ونقاط القوة والضعف فيها، وهناك شركات متخصصة في هذا المجال، كما أن لدى كل دولة خطط قومية للطوارئ تشمل وباليقين كيفية مواجهة أي نقص في سلعة أو خدمة حيوية جراء عطب جسيم ما في العمليات اللوجستية سواء جاء العطب لأسباب



ميناء الدقم

يبدأ الأعمال
التحضيرية لتطوير
المرحلة الثانية من
المنطقة اللوجستية

هلال البلوشي: نعمل على
استقطاب الشركات العالمية
وتشجيع الشركات المحلية على
الاستثمار في الدقم

الدقم - من: محمد الشيزاوي

أعلن ميناء الدقم بدء الأعمال التحضيرية لتطوير المرحلة الثانية من المنطقة اللوجستية الخاصة به والتي تقع على بعد نحو ٣ كيلومترات عن الميناء. وقال هلال البلوشي مدير تطوير الأعمال التجارية بميناء الدقم إن مساحة المرحلة الثانية التي سيتم تطويرها تبلغ ١٠٠ هكتار موضحاً أن العمل يتضمن تسوية الأرض وتجهيزها للاستثمار من قبل الشركات المحلية والعالمية، متوقفاً اكتمال أعمال التطوير مع نهاية العام المقبل.

وأضاف في حديث لمجلة الدقم الاقتصادية أن مساحة المنطقة اللوجستية الخاصة بميناء الدقم تبلغ ١٠٠٠ هكتار وقد تم في المرحلة الأولى تطوير ٦٥ هكتاراً، وقد شهدت هذه المرحلة إقبالا واسع النطاق من الشركات المحلية والعالمية وتم حجز ٩٥% منها، ونظراً لهذا النجاح بدأنا في تطوير المرحلة الثانية فيما سيتم تطوير المراحل اللاحقة خلال السنوات المقبلة وبحسب نمو الطلب عليها.



تركز على تشجيع
تجارة الترانزيت
والشحن الملاحى
وتشيط
الاستيراد
والتصدير عبر
ميناء الدقم

مميزات المنطقة

اللوجستية حاليا قال هلال البلوشي إن المشاريع المتعلقة بتخزين الملح، والتخزين متعدد الأغراض، ونقل المعدات الثقيلة، ومخازن المشاريع النفطية، والمخازن المفتوحة، والمخازن اللوجستية المتعددة هي أبرز المشاريع الموجودة في المنطقة اللوجستية الخاصة بالميناء حاليا.

وأضاف قائلا: تتميز المنطقة بتنوع الشركات الموجودة فيها، إذ أن لدينا شركات من السلطنة ودول مجلس التعاون بالإضافة إلى عدد من الشركات العالمية التي قامت باستئجار أراضي لها في المنطقة بهدف توسيع أعمالها التجارية، متوقعا ازدياد أعداد الشركات بالمنطقة خلال الفترة المقبلة بعد التشغيل التجاري الكامل للميناء، مشيرا إلى أن هناك مفاوضات مع عدد من المستثمرين الذين أبدوا رغبتهم باستئجار مواقع في المنطقة.

مكاسب عديدة

وتطرق في حديثه إلى المكاسب الاقتصادية التي حققتها المنطقة اللوجستية للميناء حتى الآن والتي يمكن أن تحققها في المستقبل، وقال إن المنطقة ساهمت في توفير مواقع مناسبة للشركات

واستعرض في حديثه مميزات المنطقة اللوجستية لميناء الدقم، وقال إن المنطقة تعتبر أحد المكونات الرئيسية لميناء الدقم الذي يقع على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي ويتميز بأنه ميناء متعدد الأغراض ولديه قدرة عالية على استقبال مختلف أنواع وأحجام السفن، كما أن موقع الميناء على خطوط الملاحة العالمية يشجع الشركات على استخدامه محورا لعملياتها التجارية بين الشرق والغرب، وبالتالي استخدام التسهيلات التي يقدمها الميناء وخاصة المنطقة اللوجستية التي تقع على مسافة لا تتجاوز 3 كيلومترات عن الرصيف التجاري وهذا يسهل على الشركات تخزين بضائعها في المنطقة سواء كانت للتصدير إلى الخارج أو تغذية الأسواق المحلية بها أو توريدها للشركات العاملة في حقول النفط والغاز القريبة من الدقم، كما أن المساحة الشاسعة للمنطقة والتي تصل إلى 1000 هكتار تتيح للشركات استئجار المساحات التي يرغبون بها.

أبرز المشاريع بالمنطقة

وحول أبرز المشاريع الموجودة بالمنطقة

مساحة المرحلة
الثانية تصل
إلى 100 هكتار
وتتوقع إنجاز
العمل فيها قبل
نهاية العام
الجاري



1000 هكتار
إجمالي مساحة
المنطقة
اللوجستية
للميناء وتقع على
مسافة لا تتجاوز
3 كم عن الميناء



حجز ٩٥%
من المرحلة
الأولى.. والطلب
لا يزال مستمرا



المنطقة ساهمت
في توفير مواقع
مناسبة للشركات
المستوردة
للمعدات التي يتم
شحنها إلى مواقع
إنتاج النفط
والغاز بالسلطنة



موقع الميناء
على خطوط
الملاحة العالمية
يشجع الشركات
على استخدامها
محورا لعملياتها
التجارية بين
الشرق والغرب



تسهيلات عديدة
نتوقع تقديمها
للشركات العاملة
بمصفاة الدقم



هلال البلوشي يشرح مميزات ميناء الدقم والمنطقة اللوجستية لأحد المستثمرين في إحدى الزيارات الترويجية الخارجية

المحلية والخارجية، وقال إن ميناء الدقم يحرص على تأكيد الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في مختلف مشاركاته بهدف استقطاب خطوط الملاحة العالمية والشركات الكبرى إلى المنطقة وهو ما سيساهم في انتعاش الميناء من جهة والمنطقة اللوجستية التابعة له من جهة ثانية، معبرا عن أمله في أن تساهم التسهيلات التي توفرها المنطقة اللوجستية لميناء الدقم في تشجيع تجارة الترانزيت بالدقم والشحن الملاحي وتنشيط الاستيراد والتصدير عبر ميناء الدقم.

المستوردة للمعدات التي يتم شحنها إلى مواقع إنتاج النفط والغاز بالسلطنة ويقلل تكلفة النقل عليها، كما أن المنطقة مهيأة لتقديم خدمات التخزين التي تحتاج إليها الشركات التي ستقوم بإنشاء مصفاة الدقم إذ يمكن استخدام تسهيلات المنطقة اللوجستية لتخزين قطع الغيار والمعدات الأخرى لحين تركيبها في منشآت المصفاة.

تسويق إمكانيات المنطقة اللوجستية

وأكد أن ميناء الدقم يعمل على تسويق إمكانيات الميناء والمنطقة اللوجستية في مختلف مشاركاته



شركة METS تنقل أعمالها إلى المنطقة اللوجستية بميناء الدقم



أندريو كاستر: استقبلنا ٨٠ ألف طن من الأنابيب منذ بدء عملياتنا التشغيلية في نوفمبر ٢٠١٧

نضف عمان بأنابيب التغليف والأنابيب المستخدمة في الحضر.

أداء جيد

وقال أندريو كاستر إن الموقع الجديد لشركة ام إي تي اس في المنطقة اللوجستية بميناء الدقم ساهم في

الدقم - الدقم :

قال أندريو كاستر المدير العام بشركة الخدمات الأنبوبية في الشرق الأوسط (Middle East Tubular Services) المعروفة اختصاراً بـ (METS) إن الشركة قامت بنقل أعمالها إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بهدف تقديم خدمات أفضل لشركات النفط التي تتعامل معها مستفيدة من موقع المنطقة بالقرب من حقول النفط.

وتوفر METS إدارة سلسلة التوريد الكاملة للبضائع الأنبوبية القطبية للنفط (OCTG) المستخدمة في حقول النفط والغاز. ويتم استيراد مواد OCTG من خارج السلطنة عبر ميناء الدقم ويتم تخزينها في موقع الشركة بالمنطقة اللوجستية الخاصة بميناء الدقم قبل إرسالها إلى مواقع العمل داخل السلطنة.

وإضافة في حيث لمجلة **الدقم** تعمل الشركة في مجال توريد الأنابيب المستخدمة في حقول النفط والغاز ولديها اتفاقيات شراكة مع كل من شركة تنمية نفط عمان وشركة سوميتومو (SUMITOMO) اليابانية حيث تقوم الشركة باستيراد الأنابيب من خارج السلطنة وإرسالها إلى حقول النفط التابعة لشركة تنمية نفط عمان.

وكانت شركة تنمية نفط عمان قد وقعت العام الماضي عقداً مع شركة سوميتومو بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي لتوريد أنابيب لعمليات الحضر عبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ويشتمل العقد الذي تبلغ مدته خمس سنوات ابتداءً من منتصف عام ٢٠١٨ على إقامة ساحة تخزين جديدة في الدقم لتكون مركزاً لوجستياً للمواد التي يجري نقلها إلى مواقع الحضر التابعة لشركة تنمية نفط عمان، ويعد هذا العقد تجديداً لعقد قائم لتزويد شركة تنمية

نتوقع نمواً أكبر للدقم بعد التشغيل التجاري للميناء

موقع الدقم بالقرب من حقول النفط شجعنا على نقل أعمالنا إليها



مجموعة من الخدمات الأساسية لصناعة النفط والغاز لأكثر من أربعين عاما.

علاقات شراكة

وأشاد أندريو كاستر في حديثه بالشراكة القائمة بين شركة ام إي تي اس وكل من شركة تنمية نفط عمان وشركة سوميتومو (SUMITOMO)، وقال إن شراكتنا مع شركة تنمية نفط عمان تعود إلى نحو ١٦ سنة مضت، موضحا أن تواجد الشركة بشكل فعلي في السلطنة كان في عام ٢٠١١ عندما تم تأسيس شركة ام إي تي اس - صحار، إلا أن تأسيس المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدمق وقربها من حقول النفط والغاز شجع شركة ام إي تي اس الشرق الأوسط على تأسيس شركة جديدة بالدمق تضاف إلى شركتها في صحار والعراق لتقديم خدمات أفضل لقطاع النفط والغاز بالسلطنة. متوقعا أن تشهد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدمق نموا أكبر خلال السنوات المقبلة خاصة بعد تشغيل ميناء الدقم، موضحا أن هذا النمو سوف يفسح المجال لنمو الأعمال وازدياد أعداد الشركات العاملة بالدمق.

تسهيل أعمال الشركة. وأضاف في حديثه لمجلة الدقم الاقتصادية: أستطيع القول ان عملنا في المنطقة يسير بشكل جيد وسلس، وقد استقبلت الشركة منذ بدء عملياتها التشغيلية في الدقم في أكتوبر من عام ٢٠١٧ وحتى نهاية مايو ٢٠١٨ حوالي ٨٠ ألف طن من الأنابيب بمتوسط يبلغ حوالي ١٠ آلاف طن شهريا.

وحول نسبة التعمين في الشركة قال إنها تبلغ حوالي ٣٣٪، مشيرا في هذا الصدد إلى اهتمام الشركة بتوفير التدريب المناسب للشباب العماني.

وتعد شركة ام إي تي اس شركة محلية - عالمية إذ تعمل تحت مظلة شركة ام إي تي اس الشرق الأوسط التي يقع مقر عملها في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة والمرتبطة بشركة Medserv المتواجدة في مالطا والتي تعمل في مجال صناعة النفط والغاز البحرية المتكاملة وإدارة سلسلة التوريد للبضائع الأنبوبية لحقول النفط، وتتواجد في بلدان البحر الأبيض المتوسط في مالطا وإيطاليا وقبرص والبرتغال ومصر. وتدعم Medserv المدرجة في بورصة مالطا شركات النفط الوطنية والدولية في أنشطة التنقيب والتطوير والإنتاج في الخارج، كما تقدم

أعمالنا في الدقم
تسير بشكل جيد
وسلس ونفخر
بشراكتنا مع
تنمية نفط عمان
وشركة سوميتومو



الرئيس التنفيذي للحوض الجاف يكشف لـ **الدقم**

ملاح خطة الشركة حتى ٢٠٤٠

زيادة أنشطة الشركة إلى ١١ نشاطا .. والمساهمة في النشاط الاقتصادي بـ ٥٠٠ مليون دولار سنويا

سعيد بن حمود المعولي

مستوى النشاط في الحوض الجاف سوف يزيد بنحو ١٠ مرات عن مستوى النشاط الحالي، وهو ما يعني توفير ٩٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و ٩٠٠٠ فرصة عمل أخرى غير مباشرة وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي الذي يحققه الحوض الجاف إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار سنويا.

الخطة قصيرة المدى

وقال إن الخطة قصيرة المدى حتى عام ٢٠٢٠ تتضمن الاستمرار في إصلاح وصيانة السفن بمخلف الأنواع والأحجام، والبدء في عملية بناء السفن ومنصات النفط، والاستمرار في خطة التعمين، وتقديم الدعم الفني لشركات النقل والشركات ذات العلاقة بالقطاع اللوجستي.

إصلاح أكثر من ٥٨٠ سفينة

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة عمان للحوض الجاف الأهمية الاقتصادية للحوض الجاف باعتباره أحد مكونات القطاع اللوجستي بالدقم، وقال إن الشركة تمكنت منذ بدء أعمالها التشغيلية قبل نحو ٧ سنوات من تقديم خدمات إصلاح السفن للعديد من الشركات المحلية والعالمية، وبلغ عدد السفن التي قامت الشركة بإصلاحها أكثر من ٥٨٠ سفينة. وفي عام ٢٠١٧ قمنا بإصلاح ٩٤ سفينة ونطمح لتحقيق هذا الرقم العام الجاري. وأضاف: طموحنا أن نتمكن من إصلاح ٢٠٠ سفينة سنويا بحلول عام ٢٠٢١.

أجرى الحوار: محمد بن أحمد الشيزاوي

كشف المهندس سعيد بن حمود المعولي الرئيس التنفيذي لشركة عمان للحوض الجاف عن أن الشركة تخطط لزيادة عدد الأنشطة التي تقدمها في الحوض الجاف بالدقم الذي يعد واحدا من أفضل الأحواض الجافة على مستوى المنطقة والعالم.

وقال في حديث خاص لمجلة الدقم الاقتصادية إن الشركة نجحت خلال السنوات الماضية في فرض وجودها من خلال تقديم أعمال مميزة في ٣ أنشطة تتعلق بإصلاح السفن وصيانتها، وتحويل السفن من استخدام إلى آخر، وتصنيع الهياكل الحديدية، غير أن خطة الشركة حتى عام ٢٠٤٠ تتضمن زيادة أنشطة الشركة وتنوعها لتشمل ١١ نشاطا من بينها: بناء وإصلاح المنصات البحرية لإنتاج النفط، وزيادة تصنيع الهياكل الحديدية التي تستخدم في حقول النفط، وإصلاح السفن الحربية، وتصنيع السفن المتخصصة كسفن الصيد البحري الكبيرة، وقوارب القطر، وصيانة وإصلاح اليخوت الكبيرة، وتحويل السفن من استخدام لآخر والعديد من الأنشطة الأخرى، موضحا أن الشركة لا ترغب في أن تقوم بنفسها بتنفيذ هذه الأنشطة وإنما بالاشتراك مع القطاع الخاص. كما أن الشركة سوف تستمر في تقديم خدماتها المميزة في مجال إصلاح السفن كونها تمثل حوالي ٨٠٪ من النقل العالمي وأضاف: إذا استطعنا تنفيذ هذه الخطة فإن

تتوقع توفير ١٨ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة

تركز على بناء وإصلاح المنصات البحرية لإنتاج النفط وتصنيع السفن المتخصصة

تنفيذ الخطة يتيح زيادة النشاط في الحوض الجاف بنحو ١٠ مرات عن مستواه الحالي

استقطاب المزيد من الشركات العمانية للعمل في الحوض الجاف





◆◆◆
٨٠٪ من أعمالنا
تذهب للمؤسسات
الصغيرة والمتوسطة

◆◆◆
طموحنا إصلاح
٢٠٠ سفينة ستويا
بحلول عام ٢٠٢١

◆◆◆
توفير ٤٠٠ فرصة
للشباب العماني..
ونحرص على وجود
كفاءات قيادية في
الإدارة العليا

◆◆◆
نركز على رفع
مستوى المعرفة
والمهارة والتأهيل
المطلوب للشباب
العماني

◆◆◆
وضع برامج عمل
مشتركة للاستفادة
من الخبرات
الأجنبية ونقل
المعرفة

خصوصا الشركات العاملة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وذلك في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم إسناد عدد من الأعمال المتعلقة بتوفير الأيدي العاملة (مقاول فرعي) للشركات المحلية العاملة في الدقم، وقامت الشركة بشراء وتوفير معدات وأدوات صيانة السفن من الشركات المحلية.

فرص العمل للعمانيين

وتطرق المهندس سعيد بن حمود المعولي الرئيس التنفيذي لشركة عمان للحوض في حديثه إلى فرص العمل التي وفرها الحوض الجاف للعمانيين حتى الآن، وقال ان فرص العمل التي وفرتها الشركة بلغت أكثر من ٤٠٠ فرصة في مختلف المهن والمستويات الفنية والإدارية، مؤكدا أن الشركة تحرص على وجود كفاءات قيادية في الإدارة العليا فيها، مشيرا إلى أن الشركة وضعت نصب عينها رفع مستوى المعرفة والمهارة والتأهيل المطلوب للشباب العماني وقد شمل ذلك: وضع خطط تدريبية وإرسال دفعات للتدريب خارج البلاد في التخصصات الداعمة لمجال عمل الشركة، ووضع برامج عمل مشتركة للاستفادة من الكفاءات الأجنبية العاملة في الشركة لتبادل الخبرات ونقل المعرفة، وإشراك عدد من العمانيين في لجان محددة الأهداف لمعالجة وتقديم التوصيات للموضوعات ذات الطابع الاستراتيجي، بالإضافة إلى تهيئة الموظفين العمانيين لتبوء مناصب قيادية في الشركة.

دعم الاستراتيجية اللوجستية الوطنية

وحول ما يمكن أن تقدمه الشركة لدعم الاستراتيجية اللوجستية الوطنية ٢٠٤٠ قال إن خطة الشركة لزيادة أنشطتها إلى ١١ نشاطا بحلول عام ٢٠٤٠ هو إحدى الاستراتيجيات التي سوف تتبعها الشركة لدعم الاستراتيجية اللوجستية الوطنية التي تركز على توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين وتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة الإيرادات الحكومية.

تعزيز أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وأكد أن الشركة تعمل على تعزيز أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإفساح المجال أمامها للمشاركة في الأعمال التي يحتاج إليها الحوض الجاف، موضحا أن إجمالي عدد الشركات التي يتعامل معها الحوض الجاف يبلغ حاليا ٨٧٦ شركة. وقال إن ٨٠٪ من أعمالنا تذهب للشركات المحلية. نريد للشركات المحلية التي تتعامل معها أن تنمو وتكبر ليس فقط من خلال عملها معنا وإنما أيضا من خلال أعمالها الأخرى في السلطنة. سنقوم باستقطاب المزيد من الشركات العمانية للعمل في الحوض الجاف وإسناد العديد من الأعمال إليها. وأشار إلى أن فرص الأعمال التي أتاحتها الحوض الجاف للشركات المحلية شملت العديد من المجالات من أبرزها: إسناد عدد من المناقصات للشركات المحلية



الخدمات اللوجستية بالدقم

محور اهتمام أصحاب الأعمال



عدد من الحضور في ندوة صحار

الندوات في تعريف رجال الأعمال بالفرص الاستثمارية المتوفرة بالدقم وتشجيع الاستثمار المحلي.

وقال المهندس حمود بن سالم السعدي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان ورئيس مجلس إدارة فرع الغرفة بجنوب الباطنة إن تأهيل المناطق الاقتصادية والصناعية في مختلف أرجاء السلطنة يؤكد الاهتمام المتواصل في إيجاد بيئات استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال ومشجعة لقيام الأعمال التي تساهم في رفد الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن البنية الأساسية العالية التي تحظى بها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ستكون عامل جذب لرؤوس الأموال والتقنيات الحديثة العالمية وقيام الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في التنمية، كما أن المنطقة مؤهلة لأن تكون بيئة خصبة لقيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة المختلفة.

ترحب بالاستثمارات المحلية

من جهته أكد صالح بن حمود الحسني مدير عام خدمات المستثمرين بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ترحيب الهيئة بالاستثمارات المحلية وتقديم العديد من المزايا والتسهيلات التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في المنطقة. مؤكداً أن الهيئة تسعى باستمرار لجذب ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التسهيلات التي تشجعها على العمل في المنطقة.

وتطرق في عرض مرئي قدمه في ندوة الرستاق إلى المزايا اللوجستية الأساسية للمنطقة كميناء الدقم والحوض الجاف ومطار الدقم وشبكة الطرق الحديثة والمزدوجة، موضحاً أن مطار الدقم يبعد مسافة ٢٤ كيلومتراً عن الميناء و١٩ كيلومتراً عن مركز المدينة، كما أنه مهيباً للتعامل مع مختلف أنواع الطائرات بما في ذلك تلك التي تتعامل مع أحمال الركاب الكبيرة أو الشحن الجوي.

الدقم - خاص:

ركزت الندوات التعريفية المحلية التي نظمتها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في مسقط والرستاق وصحار والبريمي على الخدمات اللوجستية المتوفرة بالمنطقة وجهود الهيئة في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمشاريع التي يتم تنفيذها بالمنطقة.

واستعرض مقدمو العروض المرئية ما تتميز به المنطقة من مشاريع تخدم القطاع اللوجستي كميناء الدقم متعدد الأغراض والمطار الذي وصل إلى مراحلته النهائية (عند تقديم العروض المرئية) والطرق الرئيسية التي تربط مختلف المناطق الاستثمارية بالدقم وخاصة طريق السلطان قابوس الذي يوفر ربطاً سلساً وسهلاً بين مطار الدقم والميناء.

كما تطرقت الندوات إلى المناطق الاستثمارية ضمن المخطط الرئيسي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم كالمنطقة اللوجستية والمناطق الصناعية والسياحية والتجارية.

وجاءت هذه الندوات بعد ثلاث ندوات أقيمت في شهري فبراير ومارس الماضيين في ولايات نزوى وصور وإبراء ضمن المرحلة الثانية من الندوات التعريفية المحلية التي تركز على تشجيع رجال الأعمال في مختلف محافظات السلطنة على الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وتأتي المرحلة الثانية بعد النجاح الذي حققته المرحلة الأولى من الندوات التعريفية المحلية التي أقيمت في عام ٢٠١٥ بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان.

تشجيع الاستثمار المحلي

وأكد زاهر بن محمد الكعبي رئيس مجلس إدارة فرع غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة البريمي أهمية هذه

الندوات
التعريفية
المحلية تدعو
القطاع الخاص
للاستثمار في
الدقم

تأهيل المناطق
الاقتصادية
والصناعية يؤكد
اهتمام السلطنة
بإيجاد بيئات
استثمارية جاذبة
لرؤوس الأموال

توقيع ٢٣٠
اتفاقية حق
انتفاع مع
مستثمرين عن
طريق المحطة
الواحدة



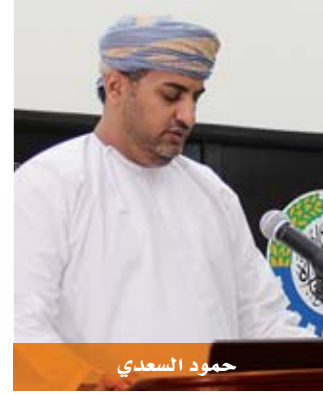
من ندوة الرستاق



جلال اللواتي



أحمد الدغيشي



حمود السعدي

٤,٥ مليار

ريال قيمة

الاستثمارات

المتوقعة وفقا

لاتفاقيات حقوق

الانتفاع الموقعة

سياسة شفافة

في إجراءات

طرح وإسناد

المناقصات

والأعمال

الفرعية

للمؤسسات

الصغيرة

والمتوسطة

مشيرا في هذا الصدد إلى اهتمام الهيئة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما لا يقل عن ١٠٪ من المناقصات لهذه المؤسسات والتأكد من أن عملية إسناد الأعمال الفرعية تتم بشفافية تامة وفق الضوابط والمعايير المنصوص عليها، مؤكدا أن الهيئة والشركات التي تملكها الحكومة بالكامل والمشاريع الحكومية داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ملتزمة بتخصيص هذه النسبة من إجمالي المشتريات والعقود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بالمنطقة والمستوفيه للاشتراطات. موضحا أن تشريعات الهيئة تنص على ضرورة تضمين وثائق المناقصات التي تطرحها الهيئة والشركات التي تملكها الحكومة بالكامل نصا يؤكد التزام الشركات المنفذة للمشاريع بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من قيمة العقد المبرم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشترط للحصول على هذه التسهيلات استيفاء الاشتراطات المقررة من الهيئة ومنها الالتزام بالتسجيل في سجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الهيئة.

سير العمل بالمشاريع

وتناول ابراهيم الرواحي القائم بأعمال مدير دائرة البنية الأساسية بالهيئة في عرضه المرئي سير العمل في عدد من المشاريع كالمدينة الصناعية الصينية العمانية ومصفاة الدقم ومحطة رأس مركز لتخزين النفط ومصفاة إنتاج حامض السيباسك وغيرها من المشاريع الأخرى.

وركز أصحاب وصاحبات الاعمال في مناقشاتهم على آليات الاستثمار بالمنطقة وكيفية المشاركة في المناقصات التي تطرحها الهيئة والتسهيلات التي تقدمها الهيئة والبنوك والشركات العاملة في المنطقة لتحفيز الاستثمار المحلي.

خدمات المحطة الواحدة

وفي عرض مرئي آخر قال جلال بن عبد الكريم اللواتي مدير دائرة الترويج والتسويق بالهيئة إن عدد اتفاقيات حق الانتفاع التي وقعتها الهيئة مع المستثمرين من السلطنة والخارج حتى الربع الأول من ٢٠١٨ بلغ حوالي ٢٣٠ اتفاقية موزعة ما بين استثمارات محلية واستثمارات أجنبية، موضحا أن هذه الندوة جاءت لتشجيع رجال الأعمال المحليين على الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وأشار إلى أن القيمة الاستثمارية المتوقعة من إجمالي الاتفاقيات الموقعة تبلغ حوالي ٤,٥ مليار ريال عماني بالإضافة إلى استثمارات المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم البالغة حوالي ١,٧ مليار دولار.

واستعرض في عرض مرئي الخدمات التي تقدمها المحطة الواحدة بالهيئة للمستثمرين باعتبارها بوابة الاستثمار في الدقم، مشيرا إلى أن هذه الخدمات تشمل على سبيل المثال: توفير البيانات اللازمة للمستثمرين حول الفرص والإجراءات الاستثمارية، وخدمات القيد بالسجل التجاري للمنطقة، وإصدار تراخيص الانتفاع بأراضي المنطقة وتسجيل عقود الانتفاع، وإصدار تراخيص مزاولة النشاط بما في ذلك التراخيص الصناعية والسياحية والتعدينية والبيئية، وتقديم الخدمات العامة كتسجيل عقود الإيجار وإصدار تراخيص البناء وإباحت البناء، وتجديدها وتعديلها وإصدار تصاريح الحفر وشهادة إتمام البناء وتصاريح توصيل الخدمات.

شفافية إجراءات التناقص

من جهته قال المهندس أحمد بن سيف الدغيشي مدير دائرة البنية الأساسية إن الهيئة تلتزم سياسة شفافة فيما يتعلق بإجراءات طرح وإسناد المناقصات بما في ذلك الأعمال الفرعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

الدور التنموي للوجيستيات المعاصرة



د. أيمن النحراوي

أستاذ النقل والتجارة الدولية

واللوجيستيات

المستشار الاقتصادي لاتحاد الموانئ

البحرية العربية

Doctorayman1@yahoo.com

المواد والمنتجات وتوفير الخدمات بأسلوب كنفؤ وفعال في الوقت المناسب وإلى المكان المناسب.

ولقد نتج هذا التطور في الفكر اللوجيستي عن مجموعة من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية تتضمن:

تغير أنماط الاستهلاك

شهدت العقود الأخيرة تزايد عدد السكان زيادة كبرى على مستوى العالم، فضلاً عن زيادة الكثافة السكانية في المناطق الحضرية والمدن وذلك على حساب المناطق الريفية، وقد ترتب على ذلك تركيز عمليات الإمداد لمراكز بيع محدودة كبيرة الحجم (الأسواق المركزية). الاعتبار المرتبطة بالتكلفة

سعى معظم المنشآت الصناعية والانتاجية إلى تحقيق الوفورات من خلال ترشيد أنشطة الإمداد والإنتاج والتوزيع، لذلك أصبح رفع مستوى أداء نشاط اللوجيستيات هو الطريق للوصول إلى هدف ترشيد الإنفاق وزيادة الإنتاجية، وساعد على تحقيقه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التكامل اللوجيستي

مع تطور مفهوم اللوجيستيات ظهرت الحاجة إلى تحقيق التكامل ما بين كافة الأنشطة المرتبطة بنقل المواد إلى مراكز التشغيل والإنتاج (الإمداد) من ناحية، وما بين الأنشطة المرتبطة بنقل المنتج من مراكز الإنتاج إلى الأسواق ومراكز البيع والاستهلاك من ناحية أخرى (التوزيع).

اتساع نطاق الأسواق في ظل العولمة

مع توقيع اتفاقيات الجات والجاتس وإنشاء منظمة التجارة العالمية أزيلت العديد من العوائق والحواجز أمام تدفق حركة الصادرات والواردات، وتوسعت حركة التجارة على مستوى العالم.

تعريف إدارة اللوجيستيات

يعرف المجلس الأمريكي إدارة اللوجيستيات بأنها عملية التخطيط والتنفيذ والإدارة لذلك النظام عالي الكفاءة والدقة، الذي يضمن إدارة جيدة للمخزون ويحقق تدفقاً جيداً لحركة المواد الخام ونصف المصنعة والمكونات المختلفة والمعلومات المرتبطة بها من المصدر وحتى وجهتها النهائية وهي المستهلك النهائي إشباعاً لمتطلباته.

ويعرف النحراوي إدارة اللوجيستيات بأنها عملية متكاملة تركز على منظومات النقل والمعلومات والاتصالات لتخطيط وتنظيم وتنفيذ ورقابة والتحكم في حركة وتدفع المواد والمكونات من مصادرها إلى مواقع الإنتاج ومنها

على مر التاريخ فإن مفهوم اللوجيستيات قد تم تطبيق جانب كبير من عناصره بواسطة العسكريين عند التخطيط والتنفيذ لتحركات الجيوش المحاربة وما يلزمها من إمداد وتموين بالماء والغذاء والذخائر والمهمات العسكرية، وتجلى ذلك أكثر ما يكون في الحرب العالمية الثانية عندما حشدت قوات الحلفاء لعمل الإنزال على سواحل منطقة نورماندي بواسطة مئات السفن التي تم التخطيط لإبحارها من مناطق متعددة في الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا وأيرلندا وأستراليا ومناطق أخرى من العالم، لعشرات الآلاف من الجنود وكميات هائلة من المعدات العسكرية والعتاد والذخائر والمؤن على سواحل منطقة نورماندي في فرنسا لمواجهة الجيش الألماني، وبعد الحرب العالمية الثانية تطور مفهوم اللوجيستيات وانتقل من العلوم العسكرية إلى العلوم الإدارية والهندسية.

إن تطبيق مفهوم اللوجيستيات في مجال الأعمال قد تبلور منذ الخمسينات وحتى أوائل السبعينات، نتيجة تطور مفهوم التحليل الكلي لعناصر التكلفة، وكذا تطور مدخل النظم، وتزايد الاهتمام بخدمة الزبائن ومستويات الجودة، وقنوات التوزيع وتدفعه، وفي السبعينات بدأت إدارة اللوجيستيات تظهر في الهياكل التنظيمية للعديد من الشركات في أوروبا وأمريكا، أما في فترة الثمانينات فقد ركزت اللوجيستيات على تطبيق نظام متكامل يضمن كفاءة وفعالية تنفيذ مفهوم اللوجيستيات وتطويره، أما فترة التسعينات فقد شهدت تطور العمل على نطاق واسع للمفهوم وتطبيقاته في كافة المجالات والأصعدة مع الاستفادة من تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى الآن.

مفهوم اللوجيستيات

يمزج البعض ما بين أنشطة الإمداد والنقل والتوزيع المادي وبين مفهوم اللوجيستيات، إلا أن مفهوم اللوجيستيات هو في الواقع الأكثر شمولاً وعمومية فهو المفهوم الذي يربط بين جميع هذه العناصر في آن واحد لأنه يهتم بالتخطيط والتنظيم والتنفيذ والتحكم والرقابة على جميع الأنشطة التي تساعد على تدفق المنتج من مرحلة اقتناء المادة الخام وتصنيعها وإعدادها وحتى مرحلة وصول المنتج النهائي إلى الزبائن والأسواق في الوقت المناسب والمكان المناسب وبأقل تكلفة ممكنة.

بدلك يمكن القول بأن النظام المتكامل للوجيستيات هو النظام الذي يهدف إلى تخطيط وتنظيم وتنفيذ وتوجيه والرقابة على تدفق المواد والمنتجات من مصادرها ومن مراكز الإنتاج وحتى وصولها إلى الأسواق والمستهلك النهائي.

ومع الاتجاه المتزايد من قبل المنشآت الاقتصادية نحو التخصص وتقسيم العمل والتميز التنافسي في ظل تعدد وتشابك عناصر المنافسة وتوسع الأسواق على نطاق كوني وفي ظل التطور الكبير في وسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تظهر الفجوة الزمنية والفجوة المكانية ما بين المواد الخام والإنتاج من ناحية وما بين الأسواق والاستهلاك من ناحية أخرى، وبدلك فمن خلال تطبيق مفهوم اللوجيستيات يمكن التغلب على اختلافات الزمان والمكان وتوريد



إلى الأسواق والعملاء على هيئة منتجات نهائية بكفاءة وفعالية تضمن تحقق المنفعتين الزمنية والمكانية بما يشبع متطلبات المستهلك النهائي.

إدارة اللوجيستيات ودورة حياة المنتج

تعتبر دورة حياة المنتج Product Life Cycle من أهم المفاهيم في مجال الإنتاج والتسويق حيث تمر هذه الدورة بمراحل أساسية من عمر المنتج، تبدأ من الابتكار والبحوث والتطوير مروراً بمرحلة التقديم إلى الأسواق ثم النمو ثم النضج ثم التدهور والانحدار، ويتلاحظ من بحث وتحليل هذه المراحل وارتباطها بالعمليات اللوجيستية للمنتج، أن أولى هذه المراحل تتمثل في مرحلة تقديم المنتج الجديد إلى الأسواق وعادة ما يكون معدل نمو المبيعات في هذه المرحلة بطيئاً، متواكباً مع محدودية كمية المبيعات وذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن المنتج جديد في الأسواق وغير معروف نسبياً وبالتالي محدود الانتشار، وبذلك يمكن أن نتوقع أن تكون أنشطة إدارة اللوجيستيات في هذه المرحلة مقتصره على عمليات توزيع متحفظة لتغطية عدد محدود من المواقع أو نطاق محدود من السوق.

مراحل مهمة

بالنسبة لمرحلة النمو فإن أنشطة إدارة اللوجيستيات في هذه المرحلة تتم بمعدل مرتفع استجابة لنمو حركة المبيعات للمنتج، كانعكاس لقبول المنتج لدى الأسواق والزبائن، ومع الزيادة السريعة في حركة المبيعات تصبح أنشطة إدارة اللوجيستيات أكثر تعقيداً، مع صعوبة وضع سياسات توزيع المنتج اعتباراً لكونه منتجاً جديداً ولا توجد بيانات تاريخية يمكن الاستناد إليها عن وضع سياسات التوزيع في هذه المرحلة، والتي يتطلب الأمر عندها تحديد مستويات المخزون عند نقاط التخزين المختلفة للمنتج، أو تحديد عدد نقاط التخزين التي يجب الاستناد إليها لتوزيع المنتج، ومع مرور الوقت ومع توافر المنتج بالأسواق وزيادة الطلب عليه وانتشاره في مناطق جغرافية عديدة تصبح أنشطة إدارة اللوجيستيات أقل تعقيداً وصعوبة عما كانت عليه في مرحلة التقديم وكذلك بدايات مرحلة النمو، والتي عادة ما تكون قصيرة في ظل هذه الظروف.

المرحلة التالية لمرحلة النمو هي **مرحلة النضج** وهي عادة ما تستغرق فترة زمنية أطول من الفترة التي تستغرقها مرحلة النمو، ووفقاً لخصائص هذه المرحلة فإن معدل نمو المبيعات يكون بطيئاً لكنه يتسم بالاستقرار عند مستوى مرتفع نسبياً، وعليه فإن المنتج يكون وفقاً لخصائص هذه المرحلة واسع الانتشار وذا مجال توزيع عريض، وعليه تتعدد نقاط التخزين على نطاق جغرافي متسع بهدف توفير المنتج وإتاحته في مختلف الأسواق.

وبالنسبة للمرحلة الأخيرة وهي **مرحلة التدهور** والتي تشهد تدهور المبيعات لأسباب متنوعة قد تكون التقادم التكنولوجي أو طبيعة المنافسة أو عوامل الطلب عندئذ يتم عمل انكماش في أنشطة إدارة اللوجيستيات المرتبطة بالمنتج حيث يتم تقليل عدد نقاط التخزين ومستوى المخزون، وهكذا يتضح أن مفهوم دورة حياة

المنتج هو أحد العناصر الهامة التي تؤثر تأثيراً بالغاً على أنشطة إدارة اللوجيستيات لذلك المنتج ولاسيما سياسات التوزيع، بحيث يصبح من الضروري أن تكون إدارة اللوجيستيات بالمنشأة على تنسيق وتعاون مستمر مع إدارة التسويق للوقوف على جميع المراحل التي يمر بها المنتج في دورة حياته في أوانها، بحيث يتم تعديل شكل وقنوات ونمط التوزيع للوصول إلى أعلى كفاءة لوجيستية في هذه المرحلة من مراحل دورة حياة المنتج وبما يتوافق مع الظروف والمتغيرات التي يتعرض لها هذا المنتج في كل مرحلة.

المنفعة الزمنية والمكانية للوجيستيات

إن المنفعتين الزمنية والمكانية لعملية النقل تتحققان بالفعل من خلال اللوجيستيات التي تعد بمثابة حجر الزاوية في مفاهيم وتطبيقات نظم النقل الدولي الحديثة والتي تعمل بمثابة شريان حركة وتدفقات التجارة الدولية، وعليه يمكن ملاحظة أن تحسن التطبيقات اللوجيستية في مجال التجارة والنقل يعني أن عمليتي الإنتاج والاستهلاك تنفصلان جغرافياً بوتيرة متصاعدة، وهو ما يحدث بالفعل في حركة التجارة الدولية المعاصرة التي انفصلت فيها بالفعل عمليتا الإنتاج والاستهلاك على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي في ظل عولمة التجارة، التي تحققت معها إلى حد كبير عناصر نظرية المزايا النسبية حتى تخصص دول أو مناطق معينة في إنتاج السلع والمنتجات التي يمكن إنتاجها بكفاءة، على أن يتم تصدير الفائض إلى الدول الأخرى أو المناطق الأخرى، وتقتصر عملية الاستيراد على المنتجات غير المنتجة محلياً، وبذلك تتيح اللوجيستيات تحقيق كفاءة العملية الإنتاجية على مختلف الأصعدة، وهذه الكفاءة تنعكس في مستوى أفضل من الاستهلاك ورضا الزبائن وبوجه عام تحقق ارتفاع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع.

إن أنشطة النقل وعملياته تمثل محوراً رئيسياً من محاور توليد التكاليف اللوجيستية، فالنقل يحقق للمنتج منفعة زمنية وكذلك منفعة مكانية، الأولى تتمثل في توفير وإتاحة المنتج في موقع الطلب عليه في الوقت المناسب، أما الثانية فتتعلق بتوفير هذا المنتج في موقع ومكان الطلب عليه أو في الأسواق القائمة والمستهدفة. ويشير بعض الخبراء في هذا الإطار إلى أن النقل قد يمثل نسبة ٣٠٪ فأكثر من إجمالي التكلفة اللوجيستية، وتتكامل مع أنشطة النقل مع أنشطة التخزين في إطار التوقيتات والمنفعة الزمنية اعتباراً لأن أنشطة التخزين تضيف للمادة أو المكون أو المنتج قيمة الوقت، ولا يتأتى عملياً تقديم كميات ثابتة أو ضمان أوقات محددة للتوريد أو التسليم دون ضمان المخزون، وعليه فعملية تكامل أنشطة الإنتاج واللوجيستيات والتسويق في إطار إدارة اللوجيستيات تعتبر قنوات تربط بين جانب الطلب والعرض.

مؤتمر عُمان للمناطق الاقتصادية والحرّة يبحث تعزيز التنافسية والتنوع الاقتصادي



الجلسة الافتتاحية للمؤتمر

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالتعاون مع مؤسسة فري زون ووتش (FZW): إن هذه المناطق هي فرصة لتعظيم الفائدة من علاقات السلطنة المتميزة مع دول العالم واتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات نقل التقنية وعضوية السلطنة في التجمعات الاقتصادية العربية والخليجية.

نمو جيد للاقتصاد الوطني

وقال السنيدي إن السلطنة كنفذت خلال السنوات الثلاث الماضية الاهتمام بالتنوع الاقتصادي من خلال التركيز على الاستثمار في خمسة قطاعات واعدة وهي الصناعات التحويلية والسياحة والقطاع اللوجستي والثروة السمكية والتعدين من خلال برنامج التنوع الاقتصادي «تنفيذ» وإشراك القطاع الخاص في تبني هذا البرنامج مع استمرار الاقتراض الحكومي للصراف على البنية الأساسية واستكشاف وإنتاج النفط والغاز. مشيراً إلى أن السلطنة واجهت كباقي دول العالم تحديات انخفاض أسعار النفط، واستطاعت من خلال حزمة من الإجراءات أن تتغلب على هذه التحديات، موضحاً أن الاقتصاد العماني بدأ في التعافي وسجل نمواً جيداً خلال عام ٢٠١٧م متوقفاً ازدياد هذا النمو

مسقط - الدقم

بحث المشاركون في مؤتمر عُمان للمناطق الاقتصادية والحرّة تعزيز تنافسية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمناطق الحرّة في صحار وصلالة والمزبونة والمناطق الصناعية المنتشرة بمختلف محافظات السلطنة.

وأكد المشاركون في المؤتمر الذي عُقد برعاية معالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي وزير التجارة والصناعة أن السلطنة تتمتع بالعديد من الميزات النسبية والتنافسية التي تساهم في تعزيز أداء المناطق الاقتصادية والحرّة وتتيح العديد من الفرص الاستثمارية التي تساهم في التنوع الاقتصادي.

وقال معالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي وزير التجارة والصناعة إن المناطق الاقتصادية الرئيسية الثلاث في الدقم وصلالة وصحار ستكون عاملاً مساعداً في جذب الاستثمارات ليس في قطاع الصناعة التحويلية فحسب، بل في القطاعات الأربعة الأخرى التي تركز عليها الخطة الخمسية الحالية وهي السياحة واللوجستيات والتعدين والثروة السمكية. وأضاف معاليه في كلمة افتتح بها المؤتمر الذي نظّمته

د. علي السنيدي:

الاقتصاد العماني

بدأ في التعافي

وسجل نمواً جيداً

في ٢٠١٧م



المناطق

الاقتصادية

والحرّة فرصة

لتعظيم الفائدة

من علاقات

السلطنة المتميزة

مع دول العالم



السلطنة تركز على

تطوير المناطق

الحرّة والصناعية

وتشجيع الاستثمار

الأجنبي وتسهيل

إجراءات تأسيس

النشاط الاقتصادي



إحدى جلسات المؤتمر

يحيى الجابري:
المناطق
الاقتصادية
والحرة منظومات
لتحفيز الاستثمار
وتطوير الأعمال



الستيدي يتحدث في المؤتمر



يحيى الجابري يلقي كلمته

تواجهها في المرحلة القادمة، واستخلاص الدروس بشأنها، ومن ثم تقديم الميراثات حول آلية تعظيم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة وصولاً إلى رؤية عمان ٢٠٤٠.

تحفيز الاستثمار

وأكد معاليه في كلمته في المؤتمر أن المناطق الحرة في السلطنة والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمناطق الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية هي لبنات أساسية في البرنامج الوطني للتنمية والتنوع الاقتصادي، ولا بد من أن يضاف إلى ذلك لبنة رئيسية أخرى متمثلة في الموانئ البحرية في صحار وصلالة والدقم، والتي تشكل في مجموعها منظومات لتحفيز الاستثمار وتطوير الأعمال، وربط السلطنة بسلسلة الإمداد والقيمة المضافة على المستويين الإقليمي والعالمي، وتوظيف الميزات النسبية للسلطنة المتمثلة في الاستقرار السياسي، والموقع الجغرافي المتميز على خطوط ملاحية عالمية، وتوفير إمدادات طاقة آمنة، والارتباط بعلاقات تجارية تفضيلية في إطار اتفاقيات تجارة حرة ثنائية ومتعددة الأطراف تتيح الوصول إلى أسواق استهلاكية يبلغ عدد سكانها حوالي مليار نسمة.

خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن السلطنة تبنت خلال الأعوام الثلاثة الماضية حزمة من الإجراءات لتعزيز أداء الاقتصاد الوطني من بينها: التركيز على استكمال وتطوير المناطق الحرة والمناطق الصناعية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتسهيل إجراءات تأسيس النشاط الاقتصادي، وقيام الحكومة بتبني وسائل تمويل مبتكرة لإنشاء بعض المرافق الخدمية مثل المستشفيات والموانئ والمناطق الاقتصادية والصناعية وتوفير وسائل النقل العام وتقديم خدمات الكهرباء والاتصالات.

نجاحات وتحديات

واستعرض المؤتمر الذي حضره حوالي ٢٥٠ شخصية من السلطنة والخارج النجاحات التي حققتها المناطق الاقتصادية والحرة والتحديات التي تواجهها، وقال معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إن المؤتمر استهدف إلقاء الضوء على التجربة العمانية التي تراكمت عبر عقود ثلاثة في مجال إنشاء وإدارة المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة، والتحاور بشأن النجاحات التي حققتها هذه المنظومات وصولاً إلى وقتنا الحاضر، وكذلك التحديات التي

ربط السلطنة
بسلسلة الإمداد
والقيمة المضافة
على المستويين
الإقليمي والعالمي



المشاركون يطالعون على
مجسم المنطقة



يونج الكورية



براناى من الهند

المشاركون: الدقم
غنية بالفرص
الاستثمارية ..
وبيئة الأعمال فيها
تحرز تقدما جيدا

في المناطق الاقتصادية والحررة للاستثمار في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وأكد المتحدثون في مداخلاتهم أهمية أن تتحول هذه المناطق إلى مناطق رقمية، موضحين أن اهتمام الشركات بهذا القطاع يساهم في تقليص التكاليف.

المشاركون يزورون الدقم

وفي اليوم التالي للمؤتمر قام المشاركون بزيارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم للاطلاع على المشاريع والمناخ الاستثماري، وقالت (يونج هي لي) المدير العام في وكالة الترويج التجاري والاستثماري في كوريا: أعتقد ان مثل هذه الزيارات تلعب دورا مهما في تعريف المستثمرين ببيئة الأعمال في المنطقة وما تتمتع به من مزايا. ان المشاريع هنا في تنام وهذا مؤشر على نجاح المنطقة.

وقال (ارسلان درهكام) عضو ورئيس في الجامعة الدولية الايرانية: هذه هي زيارتي الأولى لسلطنة عمان وقد أعجبت بما شاهدته فيها. المناخ الاستثماري في الدقم جيد وأتوقع أن تشهد بيئة الأعمال فيها تقدما كبيرا. وأضاف: الميناء يتميز بموقع استراتيجي جيد وسوف يساهم في نمو المنطقة.

من جهته قال (براناى برادان) المدير العام لشركة سيماك الهندية: لدي أعمال مع عدد من المشاريع بالدقم. وفي الحقيقة تعد المنطقة غنية بالفرص الاستثمارية الناجحة وفي اعتقادي ان المنطقة خلال السنوات الخمس القادمة ستكون من أنجح المدن لما تتميز به من موقع استراتيجي يخدم مختلف الأنشطة الصناعية واللوجستية للدول الخليجية والافريقية ودول شبه القارة الهندية.

وأوضح معاليه أن منظومة المناطق الحرة والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمدن الصناعية والموانئ الرئيسية في صحار وصلالة والدقم، ما هي إلا عبارة عن المجال الحيوي والحيز المكاني الذي من خلاله يمكن أن تتفاعل السياسات الحكومية في مجال التنوع الاقتصادي بصورة متكاملة وعضوية بحيث توثي ثمارها على أرض الواقع على شكل مشروعات إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية.

جلسات المؤتمر

وشهدت الجلسة الأولى تقديم عروض مرئية من هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والمنطقة الحرة بصلالة، وميناء صحار والمنطقة الحرة بصحار، والمناطق الصناعية بالسلطنة والمنطقة الحرة بالمزينة، وركزت هذه الجلسة على إمكانيات المناطق الاقتصادية والحررة وجهودها في جذب الاستثمارات والمزايا والتسهيلات التي تقدمها للمستثمرين. وناقشت الجلسة الثانية دور البنى الأساسية والخدمات اللوجستية في تنشيط الأعمال بالمناطق الاقتصادية والحررة.

واستعرضت الجلسة الثالثة دور القطاع المصرفي في تشجيع الشركات على الاستثمار، وأكدت الجلسة أن الفترة الأخيرة شهدت تخفيف بعض القيود المفروضة على التمويل الأمر الذي ساهم في توفير المزيد من السيولة للمستثمرين، وأكدت البنوك في مناقشاتها أنها مساهم رئيسي في التنمية وتمويل المشاريع مؤكدة أنها تنظر إلى جدوى المشاريع قبل تمويلها.

وناقشت الجلسة الرابعة التي كانت تحت عنوان (المناطق الحرة الرقمية) الفرص الاستثمارية المتاحة

المؤتمر يستهدف
تقديم المرئيات
حول تعظيم
مساهمة المناطق
الاقتصادية
والحررة في الناتج
المحلي



المشاركون يطلعون على
إمكانيات ميناء الدقم

تدشين خدمات البوابة الالكترونية والهاتف النقال لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

مسقط - الدقم

خلال زيارة السلطنة.

ويمكن للمستثمر الولوج إلى بوابة الخدمات من خلال العديد من الخيارات سواء عن طريق الهاتف النقال أو البريد الالكتروني أو التصديق الالكتروني باستخدام (البطاقة الذكية المتمثلة في البطاقة الشخصية للمواطنين، وبطاقة الإقامة لغير العمانيين المقيمين بالسلطنة).

وتتضمن التسهيلات التي تقدمها الهيئة كذلك إمكانية تقديم طلب الانتفاع بالأرض للأفراد والشركات التي لا تملك سجلا تجاريا بالمنطقة بحيث يكون التسجيل التجاري في مرحلة لاحقة بعد الموافقة على تخصيص الأرض وقبل التوقيع على اتفاقية حق الانتفاع.

ويتزامن تدشين المرحلة الأولى من البوابة الالكترونية لخدمات الهيئة مع تدشين تطبيق الهواتف النقالة الذي يتيح للمستثمر الاطلاع على معلومات عامة عن الدقم والمنطقة الاقتصادية الخاصة وآخر الأخبار وأهم الأماكن في المنطقة بالإضافة الى عرض جدول رحلات الطيران من وإلى الدقم وأرقام التواصل في حالات الطوارئ، ويمكن لمستخدم التطبيق تقديم أي بلاغات إلى الهيئة بتحديد موقع البلاغ من خلال التطبيق.

ويمكن تنزيل التطبيق عبر متجر أندرويد وابل ستور.

دشنت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يوم الأحد « ١ يوليو ٢٠١٨ » المرحلة الأولى من البوابة الالكترونية لخدمات الهيئة وذلك ضمن خطة الهيئة للتحويل الرقمي للخدمات المقدمة إلى المستثمرين بالمنطقة.

وتتيح هذه المرحلة تقديم طلب الانتفاع بالأرض الكترونيا دون الحاجة للذهاب إلى المحطة الواحدة بالهيئة لتقديم الطلب، كما يتيح النظام للمستثمر متابعة إنجاز طلبه الكترونيا. ويمكن للمستثمرين الدخول إلى البوابة من خلال الرابط <https://eoss.duqm.gov.om>

ويأتي تدشين هذه الخدمة ضمن سعي الهيئة لتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، وتستهدف الهيئة من خلال هذه الخدمة جميع المستثمرين سواء من السلطنة أو في الخارج وهو ما يتوقع أن يساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية؛ إذ يمكن للمستثمر من خارج السلطنة تقديم طلب الانتفاع بالأرض ومتابعة الطلب والدفع الالكتروني ومعاينة موقع الأرض المقترحة لمشروعه لتسهيل الوصول إليها عن طريق أنظمة الملاحة المتوفرة في الهواتف دون الحاجة للقدوم إلى السلطنة، على أن يستوفي المستثمر لاحقا إجراءات القيد بالسجل التجاري بالمنطقة والتوقيع على اتفاقية الانتفاع من

تمكين المستثمر
الأجنبي من تقديم
طلب الانتفاع
بالأرض إلكترونيا
دون الحاجة
للقدوم إلى
السلطنة

تطبيق الهواتف
النقالة يقدم
معلومات عامة عن
الدقم والمنطقة
الاقتصادية
الخاصة وآخر
الأخبار

تقدم بطلبك الاستثماري في أي وقت ومن أي مكان
Apply online for Land Usufruct anytime, from anywhere
<https://eoss.duqm.gov.om>

استكشف الدقم عبر تطبيق هاتفك المحمول
Explore Duqm through your mobile App

DUQM
Available Now
متوفر الآن

Download on the
App Store

GET IT ON
Google Play



أحد المشروعات المقرر تنفيذها بالمدينة الصناعية الصينية العمالية بالدقم

السلطنة والصين تقرران إقامة علاقات شراكة استراتيجية

مسقط - الدقم :
Puqum

أولاً: تعزيز التواصل والتشاور بين قيادتي البلدين ومواصلة التنسيق الدائم بشأن العلاقات الثنائية والقضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك ومواصلة توسيع الرؤى المشتركة وتعميق الثقة السياسية المتبادلة بينهما.

ثانياً: يتبادل البلدان الدعم في القضايا المتعلقة باستقلال بلديهما وسلامة أراضيها، مؤكداً على التزامهما بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتؤكد سلطنة عُمان مجدداً التزامها الثابت بمبدأ الصين الواحدة، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وتدعم موقف الحكومة الصينية من قضية تايوان والقضايا المتعلقة بشينجيانغ والتبت وقضية بحر الصين الجنوبي، وتدعم الصين جهود سلطنة عُمان الرامية إلى صيانة السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي والأمن القومي والاستقرار.

ثالثاً: تعرب سلطنة عُمان عن ترحيبها ودعمها لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية وتحرص على المشاركة النشطة في مشاريع بناء «الحزام والطريق» ومواصلة الدعم والمشاركة في منتدى «الحزام والطريق» للتعاون الدولي وغيره من الفعاليات المهمة ذات الصلة. وتقدر الصين مشاركة سلطنة عُمان الفاعلة في بناء «الحزام والطريق» وترحب بأن تكون عُمان شريك التعاون في بناء «الحزام والطريق». ويحرص الجانبان على مواصلة تعزيز تناسق السياسات والدفع بالمواءمة بين مبادرة «الحزام والطريق» الصينية و«الخطة الخمسية التاسعة» العمانية والعمل على

أعلنت السلطنة والصين إقامة علاقات شراكة استراتيجية فيما بينهما تشمل العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية وغيرها. وأكد بيان مشترك صدر في ٢٥ مايو ٢٠١٨ في الذكرى الأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أنه منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية في ٢٥ مايو ١٩٧٨، تعززت الثقة السياسية المتبادلة باستمرار وترسخت الصداقة التاريخية باطراد وأحرز التعاون في مجالات الطاقة والاقتصاد والتجارة والترابط والتواصل الشعبي إنجازات مثمرة.

وقال البيان: يسجل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، ورئيس جمهورية الصين الشعبية شي جينبينغ تقييماً عالياً للتقدم الكبير الذي حققته العلاقات بين البلدين. وفي ضوء الحاجة الواقعية لتطوير العلاقات العمالية الصينية في الوقت الراهن والرغبة المشتركة لدى الجانبين في مواصلة رفع مستوى العلاقات الثنائية، قرر زعيما البلدين إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية بينهما، الأمر الذي يتفق مع المصلحة المشتركة بين البلدين والشعبين ويساهم في دفع التنمية والرخاء المشترك للبلدين.

وأوضح البيان أن السلطنة والصين تحرصان على إعطاء الأولوية للتعاون في ١١ مجالاً هي:

اتخاذ المدينة الصناعية الصينية بالدقم إطاراً مهماً في الارتقاء بالتعاون العملي بين البلدين إلى مستويات جديدة

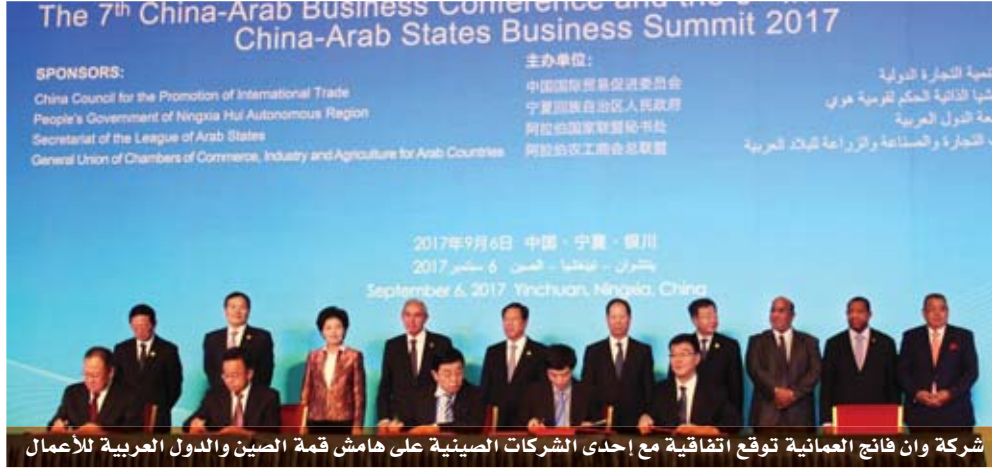
السلطنة تعرب عن ترحيبها ودعمها لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية

الاتفاق على التوظيف الكامل للمزايا التكاملية لدى البلدين في الاقتصاد والتجارة

توسيع التعاون
القائم على المنافع
المتبادلة في
مجالات البنية
الأساسية والحدائق
الصناعية
واللوجستية والسكك
الحديدية والموانئ
ومحطات توليد
الكهرباء

تشجيع المؤسسات
المالية على
الاستفادة
المتبادلة من
أعمالها وفتح
مكاتب فرعية لدى
الجانب الآخر

الجانب الصيني
يؤكد حرصه على
توفير مزيد من
الفرص للطلبة
العمانيين لاستكمال
الدراسة في الصين



إيجابي في فتح المركز الثقافي الصيني في سلطنة عُمان.

تاسعا: يحرص البلدان على تعزيز التواصل والتعاون في مجالات إنفاذ القانون والأمن ومكافحة الإرهاب وتكثيف تبادل الاستخبارات والمعلومات وإجراء التعاون التقني وتدريب الأفراد.

عاشرا: يحرص البلدان على بذل جهود مشتركة لدفع عجلة إقامة منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية في أسرع وقت ممكن وتعزيز التواصل والتنسيق في إطار منتدى التعاون الصيني العربي ورفع مستوى التعاون الجماعي بين الصين ودول مجلس التعاون والدول العربية.

حادي عشر: يتفق البلدان على أن سلطنة عُمان والصين تجمعهما مصالح مشتركة واسعة النطاق في كثير من القضايا الإقليمية والدولية الهامة وسيعززان التنسيق والتعاون في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمحافل المتعددة الأطراف الأخرى. ويؤكد الجانبان على أن قضية إصلاح مجلس الأمن الدولي تتطلب توافق الدول الأعضاء كافة والتقدم بشكل متوازن للوصول إلى أوسع توافق ممكن وإيجاد حل بحزمة واحدة. كما يدعم الجانبان إيجاد حل سلمي للقضايا الساخنة في المنطقة عن طريق الحوار والتفاوض السياسي. وتقدر سلطنة عُمان موقف الصين العادل ودورها المهم في شؤون المنطقة. كما تدعم الصين دور السلطنة الفاعل في شؤون المنطقة.

تسريع الوتيرة لمناقشة وتوقيع وثائق التعاون المعنية بشأن بناء «الحزام والطريق».

رابعا: يرى البلدان أن التعاون في الطاقة الانتاجية والاستثمار مكون مهم للتعاون العملي بين الجانبين. وسيقوم الجانبان بتعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات التنموية وتوظيف مزاياهما ومواصلة دفع التعاون في الطاقة الانتاجية والاستثمار مع الالتزام بـ«الدور الإرشادي للحكومة والدور الرئيسي للشركات والدور التوجيهي للسوق والمبادئ التجارية» وإعطاء الأولوية لمجالات تطوير الطاقة والموارد والصناعة الكيماوية والصناعة التحويلية والصناعة البحرية واتخاذ المنطقة الصناعية الصينية في منطقة الدقم العمانية كإطار مهم، بما يرتقي بالتعاون العملي بين البلدين إلى مستويات جديدة.

خامسا: التوظيف الكامل للمزايا التكاملية لدى البلدين في الاقتصاد والتجارة ومواصلة توظيف دور آلية اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة بين البلدين، وتوسيع التعاون القائم على المنافع المتبادلة بأشكال مختلفة في مجالات البنية الأساسية والحدائق الصناعية واللوجستية والسكك الحديدية والموانئ ومحطات توليد الكهرباء وغيرها وتدعيم التطور الشامل للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. سادسا: يعتبر البلدان التعاون في مجال الطاقة دعامة مهمة للتعاون العملي بين الجانبين ويدعمان التعاون الأكبر بين شركات البلدين في مجالات تجارة النفط الخام والتنقيب وتطوير موارد النفط والغاز الطبيعي والخدمات الهندسية والتكرير والبتروكيماويات وغيرها، وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة.

سابعاً: يحرص البلدان على دفع التعاون المالي بخطوات حثيثة، كما يدعمان البحث في إمكانية التعاون في مجال العملة وتوظيف الدور الفعال للعملة المحلية في التجارة والاستثمار بين الجانبين، ويشجعان المؤسسات المالية لدى البلدين على الاستفادة المتبادلة من أعمالها وفتح مكاتب فرعية لدى الجانب الآخر وتعزيز المواءمة للخدمات المالية وتوفير الدعم المالي للتعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين.

ثامنا: يحرص البلدان على إجراء التواصل الإنساني والثقافي وتعزيز التعاون في مجالات التعليم والصحة والبحوث العلمية والسياحة والإعلام والشباب والرياضة والطيران، وتعزيز الضمير المتبادل والصداقة بين الشعبين. ويحرص الجانب الصيني على توفير مزيد من الفرص للطلبة العمانيين لاستكمال الدراسة في الصين ويدعم تعليم اللغة الصينية في سلطنة عُمان. يؤكد الجانبان على الاستعداد للنظر بشكل



رئيس مجلس إدارة شركة وان فانج في حوار لـ **الدقم** Association of
Economic

نعمل على جعل الدقم مركزاً لوجستياً يغذي الأسواق المجاورة

علي شاه

الدقم - صالح بن نبهان المعمري

انطلقت بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (في أواخر شهر
ابريل) الأعمال الإنشائية لأول مشروع بالمدينة الصناعية الصينية
العمانية بالدقم وهو المجمع التجاري والسكني الذي تنفذه شركة وان
فانج العمانية؛ الشركة المطورة والمشغلة للمدينة الصناعية الصينية
العمانية بالدقم.



المجمع التجاري السكني الذي بدأ العمل فيه في شهر ابريل ٢٠١٨

سوق مواد البناء
يواكب نمو الطلب
على المنتجات
محليا وإقليميا

إنشاء محطتين
للكهرباء وتولية
المياه لتوفير
احتياجات
مشاريع المدينة
الصينية

شركائها في الهند. وأضاف: سنقوم بالترويج لسوق مواد البناء على المستوى الدولي، وأتمنى أن تصبح المنطقة خلال السنوات الخمس المقبلة مركزا لوجستيا لسوق مواد البناء لأن موقع واستراتيجية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم جدا رائعة فهي مطلة على أسواق كثيرة. موضحا أن هناك طلبا عاليا على مواد البناء في منطقة الشرق الاوسط، مع نمو وتيرة التنمية والتطوير والبناء والتعمير، مؤكدا أن الشركة سوف تعمل على جلب المواد الخام الخاصة بمواد البناء من عدة دول أبرزها الصين والهند وإيران بالإضافة إلى السوق المحلية.

مصنع البطانيات

وأعلن علي شاه خلال حديثه لمجلة الدقم الاقتصادية: هنالك أيضا مشروع كبير قادم الى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وقد تم تسجيل نشاطه التجاري وهو مصنع إنتاج البطانيات والسجاد بمختلف أنواعها، ومن المؤمل أن ينتج المصنع ١٢ مليون قطعة سنويا وقد يكلف المشروع ما يقارب ٩٨ مليون دولار، موضحا أن المصنع الرئيسي يقع في مقاطعة شانغونغ بالصين، وقد قام فريق من الهيئة بزيارة المصنع ونالت التقنيات

وتخطط شركة وان فانج بالتعاون مع مستثمرين صينيين لإنشاء ٣٥ مشروعا بالمدينة التي تقع في ثلاثة مواقع بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وهي منطقة الصناعات الثقيلة، ومنطقة الصناعات الخفيفة والمتوسطة، والمنطقة السياحية. وقال علي شاه رئيس مجلس إدارة شركة وان فانج العمانية: يتكون مشروع وان فانج التجاري والسكني - الذي تبلغ مساحته الإجمالية حوالي ٤٠ ألف متر مربع من أربعة مبان معدة للأغراض التجارية، موضحا أن المرحلة الأولى تتضمن بناء مجمع تجاري وسكني مكون من ٥ طوابق تبلغ مساحة بنائه ١٥٠٠٠ متر مربع وبارتفاع ٢٢,٩ متر.

سوق مواد البناء

وقال في حديث خاص لـ **الدقم** إن سوق مواد البناء الذي سيبدأ العمل فيه خلال العام الجاري سيركز في مرحلته الأولى على تلبية احتياجات السوق المحلية وتغطية متطلبات قطاع الإنشاءات والتشييد في السلطنة. في حين ستركز المرحلة الثانية على جعل الدقم مركزا لوجستيا يغذي الأسواق في الدول المجاورة وكذلك في منافذ عديدة حول العالم كالهند والدول الافريقية، مستفيدين من علاقاتنا القوية مع



عاملون في المدينة الصينية خلال انطلاق العمل في أول مشروع بالمدينة



مخطط توضيحي لسوق مواد البناء

أحمال كبيرة من الكهرباء أو كميات كبيرة من المياه لأغراض التبريد.

حملة ترويجية في الصين

واستعرض علي شاه رئيس مجلس إدارة شركة وان فانج العمانية جهود الشركة لاستقطاب المزيد من الشركات إلى المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم، وقال إننا نعتزم بالتعاون مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتنظيم حملة ترويجية في ثلاث مدن في الصين مثل مدينة جوازو التي تختص بالصناعات الخفيفة كمواد البناء والالكترونيات وغيرها، ومدينة شاندونغ لستهدف الصناعات البتروكيماوية والمصافي، واخرنا مدينة ثالثة لتركز على الصناعات الثقيلة الأخرى.

سمعة الدقم في الصين والعالم

وأشاد في حديثه بما حققته الدقم من سمعة اقتصادية جيدة خلال السنوات الماضية، وقال: هنالك سمعة جيدة عن مدينة الدقم ليس في الصين فحسب بل في أغلب دول العالم، فقد قرأت مقالا في مجلة (فوربيس) عن ان الدقم سوف تكون مدينة رائعة في منطقة الخليج العربي، وهذا دليل على أن المنطقة الاقتصادية سوف تحظى باهتمام اقتصادي خلال المرحلة القادمة وهنالك مقالات عديدة عن الدقم في الصحف الصينية التي تهتم بالشأن الاقتصادي الدولي.

المستخدمة في تصنيع المنتجات إعجاب الفريق، موضحا أن شركة المصنعة صاحبة علامة تجارية رائدة في تصنيع البطانيات والسجاد وتصدر منتجاتها إلى أسواق مختلفة حول العالم.

وقال إن المصنع سيقام في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على مساحة ٢٠ هكتارا وسيشغل ٦ خطوط إنتاج، وسوف يجلب مواد الخام في مراحل الأولى من الصين ويمكن أن يأخذ مواده من السوق المحلية متى ما توفرت هذه المواد، مشيرا إلى أنها تدعى بـ«الكيمواويات الدقيقة»، وهي لا توجد في الوقت الحالي في المنطقة إلا في عدد بسيط من الدول التي تقوم بإنتاجها، لكن يمكن إنتاجها لاحقا من خلال تقنيات خاصة تنتجها المصافي البتروكيماوية.

محطتان للكهرباء والمياه

وتطرق رئيس مجلس إدارة شركة وان فانج العمانية إلى التعاون المشترك بين الشركة وهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم فيما يتعلق بتوفير الطاقة والمياه للمصانع التي ستقام في المدينة الصناعية الصينية، وقال إنه تم الاتفاق مع الهيئة على الاستثمار في تشييد محطتين إحداهما للكهرباء والأخرى لتحلية المياه وستوفر المحطتان احتياجات المشاريع التي ستقيمها الشركة في منطقة الصناعات الخفيفة وبالتالي تقديم خدمة جيدة للمستثمرين الذين تتطلب مشروعاتهم كميات

مصنع البطانيات
والسجاد مشروع
كبير نعمل على
استقطابه إلى
الدقم

نتوقع إنتاج ١٢
مليون قطعة
سنويا من المصنع
.. والتكلفة ٩٨
مليون دولار

اجتذاب المزيد
من الشركات
إلى المدينة
الصناعية
الصينية بالدقم



تطوير الدقم تتمك ١٥٪ من مشروع سوق مواد البناء بالمدينة الصينية



الدقم - الدقم :

أعلنت شركة عمان لتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم «تطوير الدقم» أنها وقعت اتفاقية شراكة مع شركة وان فانج العمانية وشركة الثبات القابضة لتملك ١٥٪ من رأسمال شركة الدقم لسوق مواد البناء التي تم تأسيسها بهدف إنشاء سوق مواد البناء بالمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم. وتعتبر شركة وان فانج المستثمر الرئيسي في الشركة الجديدة وتمتلك ٥١٪ من أسهمها فيما تمتلك شركة الثبات ٣٤٪ من رأسمال شركة الدقم لسوق مواد البناء.

وتعد شركة عمان لتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم المعروفة اختصاراً بـ «تطوير الدقم» الذراع الاستثمارية لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتمتلكها الهيئة بنسبة ١٠٠٪ وتعمل كشريك للمستثمرين في الدقم وذلك عن طريق المشاركة بحصة الأقلية، ويعد هذا الاستثمار الثالث للشركة بعد استثمارها في شركة محاجر الدقم وشركة إمداد اللوجستية.

وتختص «تطوير الدقم» التي تأسست في عام ٢٠١٣ بإدارة الأصول والموجودات التي تسند إليها من هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتنفيذ كل ما تسنده الهيئة إليها من مشاريع وأعمال تطوير بالمنطقة أو أحد قطاعاتها لاسيما مشروعات البنية الأساسية الاستراتيجية التي تدعم الاستثمارات داخل المنطقة الاقتصادية مثل تسوية الأراضي وتنفيذ مشاريع المرافق العامة كالمياه والكهرباء والغاز والاتصالات والطرق والنقل، وتبلغ تكلفة المشاريع التي تديرها الشركة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حوالي ٦٥٠ مليون ريال عماني.

المساهمة في المشاريع الجديدة

وقالت شركة تطوير الدقم ان استثمارها في شركة الدقم لسوق مواد البناء يأتي ضمن أهدافها لتنويع مصادر دخلها والمساهمة في المشاريع الجديدة التي يتم إنشاؤها بالمنطقة.

ويُعتبر سوق مواد البناء واحدا من ١٠ مشاريع سيتم إنشاؤها بالمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم ضمن المرحلة الأولى التي تتضمن ٩ مشاريع أخرى. وتقوم شركة وان فانج العمانية بتطوير وتشغيل المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم التي من المتوقع أن تبلغ استثماراتها حوالي ١٠,٧ مليار دولار.

سوق مواد البناء

ويشتمل مشروع سوق مواد البناء على أعمال تطوير الأرض والمستودعات الأساسية ومساحات خاصة بمرافق مبيعات التجزئة التي ستخصص لشركات مواد البناء الأخرى لعرض وتخزين منتجاتها. ومن المؤمل أن يعمل هذا المشروع على استقطاب العديد من الشركات حول العالم للقدوم إلى الدقم وجعلها قاعدة لتسويق وبيع منتجاتها المتخصصة في قطاع البناء والتشييد. وفي ضوء الموقع المتميز للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم فإنه من المتوقع أن توفر هذه المبادرة قدرات لوجستية عديدة لهذا القطاع ليس فقط للسلطنة ولكن أيضا لدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشرق أفريقيا، وستستفيد الشركات في هذه الدول من سوق مواد البناء الذي سيتم تشييده بالدقم.

ويعد المشروع أحد مشاريع المدينة الصناعية الصينية العمانية التي ستقام في منطقة الصناعات الخفيفة، ويتضمن سوق مواد البناء مساحة تقدر بـ ٢٥٠ ألف متر مربع تم تخصيصها لأعمال البيع بالتجزئة والأنشطة التجارية والمستودعات والخدمات والإمدادات اللوجستية علاوة على مساحة من الأرض مخصصة للمنافع والبنى الأساسية. ومن المقرر أن يتم قبل نهاية العام الجاري الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من سوق مواد البناء.

وتضطلع شركة وان فانج العمانية التي عمدت إلى التوقيع على اتفاقية حق انتفاع لغاية تطوير مدينة صناعية ومنطقة سياحية في الدقم بتنفيذ العديد من المشروعات في الدقم بدعم من المستثمرين الصينيين. في حين تعمل شركة الثبات القابضة كأداة استثمارية فاعلة في أنشطة البنية الأساسية التي يجري تنفيذها في السلطنة.

الاستثمار الجديد هو الثالث للشركة بعد استثمارها في محاجر الدقم وشركة إمداد اللوجستية

موقع الدقم يوفر قدرات لوجستية لقطاع مواد البناء محليا وخارجيا

سوق مواد البناء يستهدف استقطاب الشركات للقدوم إلى الدقم وجعلها قاعدة لتسويق وبيع منتجاتها

ضمن برنامج تدريب ١٠٠٠ طالب للعمل في المدينة الصينية بالدقم

الدفعة الأولى من الطلبة الدارسين في الصين ينهون برنامجهم التدريبي بكلية نينغشيا



سعيد الحكمان يلقى كلمة الخريجين

التي تقوم شركة وان فانج بتطويرها. ويأتي ابتعاث ١٠٠٠ طالب للدراسة في الصين ضمن خطة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتأهيل الشباب العماني للعمل في الدقم. وكانت شركة وان فانج وكلية نينغشيا بوليتيكنيك قد

ينتشوان (الصين) - الدقم :

أنهت الدفعة الأولى من الطلبة العمانيين الدارسين في كلية نينغشيا بوليتيكنيك (Ningxia Polytechnic) بمدينة ينتشوان الصينية في شهر يونيو ٢٠١٨ برنامجهم التدريبي الذي استمر عاما ونصف العام، وسوف يستأنف الطلبة بعد نهاية إجازتهم الصيفية تدريبهم في السلطنة لمدة ٦ أشهر قبل أن يلتحقوا بالعمل في أحد المشاريع بالمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم.

ويبلغ عدد الطلبة في هذه الدفعة ٣٩ طالبا من أبناء ولاية الدقم وولايات السلطنة الأخرى، وجاء ابتعاثهم إلى الصين ضمن خطة شركة وان فانج العمانية بالتعاون مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لابتعاث ١٠٠٠ طالب للدراسة في الصين ثم العمل في أحد المشروعات في المدينة

التدريب يشمل تخصصات حيوية كهندسة البتروكيماويات و مواد البناء والطاقة المتجددة والمعدات البترولية





الطلبة

الخريجون،

الدراسة في

الصين فتحت

لنا عالما جديدا

ونتطلع لأن نصبح

سفراء ثقافيين

بين البلدين



زيارة أحد المعالم في الصين

في الكلية، ووصلنا إلى القمة بدعم من هذه الكلية ومدرسينا وأصدقائنا.

وتابع قائلا: لقد اكتسبنا خبرة مدهشة في الخارج، بالإضافة إلى العديد من الصداقات طويلة الأمد هنا، وقد أثرى حياتنا الوصول إلى ثقافة غنية وعظيمة، لا سيما روح العمل الدؤوبة والأفكار المبتكرة للشعب الصيني. ندرك بعمق كل هذه الأوقات المثمرة من خلال مبادرة الحزام والطريق للاستثمار في تحسين العلاقات التجارية والاستثمارية، فضلا عن الصداقة بين الدولتين العظيمتين. ونحن نتطلع إلى أن تعزز هذه الفترة، التي لا تنسى في نينغشيا بوليكتيك، استمرارنا في حياتنا الشخصية والعملية، لنصبح سفراء ثقافيين بين الصين وعمان من خلال العمل في المدينة الصناعية الصينية العمانية في الدقم والبقاء على اتصال بمعلمينا وأصدقائنا هنا.

الدفعة الثانية

ويأتي تخرج الدفعة الأولى في الوقت الذي تستعد فيه الدفعة الثانية للذهاب إلى الصين بعد أن أكملت برنامجا تدريبيا استمر ٦ أشهر داخل السلطنة، وبلغ عدد الطلبة الذين اجتازوا الاختبارات التمهيديّة ٤١ طالبا، وسيذهب الطلاب الذين سيجتازون المقابلة النهائية للدراسة في الصين في سبتمبر ٢٠١٨.

وقعتا في نهاية يونيو ٢٠١٦ مذكرة تفاهم لتدريب ١٠٠٠ طالب عماني في تخصصات: هندسة البتروكيماويات، ومواد البناء، وتطبيقات الحاسوب، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والمعدات البترولية، والإدارة الاقتصادية، على أن تتضمن الدورة ٧٥٪ تعليما أكاديميا و٢٥٪ تدريبيا مهنيا في مجال العمل.

عالم جديد

وفي كلمة الخريجين التي ألقاها سعيد بن علي الحكماني نيابة عن زملائه قال: يسرني أن أهنئ جميع الطلاب الذين يتخرجون اليوم على نجاحهم وعملهم الشاق. إنه يوم عظيم لنا نحن الطلاب العمانيين، فقد أكملنا دراستنا لمدة عام ونصف العام هنا، وأصبحنا على وشك الانطلاق في رحلة أخرى كمدرّبين في هذه الصناعة.

وأضاف: إن الدراسة هنا فتحت لنا عالما جديدا تماما في الصين الجميلة من خلال التعليم المتميز. تعلمنا قدرا كبيرا من اللغة الصينية وتحسّن مستوانا كثيرا في اللغة الإنجليزية، وهو ما يظهر من حديثي. لقد اكتسبنا مهارة ممتازة في الرياضة في الحرم الجامعي وكانت فرصة جيدة للاستفادة من خبرة أصدقائنا من الطلاب الصينيين. لعبنا كرة القدم والكرة الطائرة وكرة الريشة مع أفضل ممارسيها

إجراء المقابلات

للدفعة الثانية

التي تتألف من

٤١ طالبا



الطلبة خلال مشاركتهم في أحد الأنشطة الرياضية

مسطحات خضراء على مساحة ٥٠ ألف متر مربع

هيئة المنطقة الاقتصادية تنشر البساط الأخضر في الدقم

الدقم - الدقم :
Dhqm

قامت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بتنفيذ مشاريع عديدة لنشر البساط الأخضر بالمنطقة من خلال زراعة أنواع متعددة من الأشجار المثمرة وأشجار الظل والنخيل والمسطحات الخضراء التي تتناسب مع مناخ المنطقة، وقد تم استخدام تقنيات حديثة صديقة للبيئة في الري بهدف المساهمة في الحفاظ على التوازن البيئي. وتقدر مساحة المسطحات الخضراء التي تم إنشاؤها خلال السنوات الماضية بـ ٥٠ ألف متر مربع، ومن أهم المشاريع التي تم تنفيذها في هذا المجال: مشروع تشجير شارع السلطان سعيد بن تيمور من خلال زراعة أكثر من ٢٢٠ نخلة وحوالي ١٢٠ شجرة ظل بالإضافة إلى تغطية مساحة تزيد على ٣٥ ألف متر مربع بالشجيرات والمسطحات الخضراء. وتولي هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أهمية كبيرة للتشجير ونشر المسطحات الخضراء بالمنطقة بحيث لا تقل هذه المساحات عن ١٠٪ من مساحة الأراضي المخصصة للمستثمرين للمساهمة بيئياً وجمالياً في المنطقة نظراً لما تتميز به المنطقة من تفاوت درجات الحرارة والمواصف الرملية، وتمد النباتات من أهم العوامل التي تساهم في المحافظة على التوازن البيئي وتلطيف المناخ وتقليل تأثير عوامل التعرية، كما أنها تعمل على تحسين التربة وزيادة خصوبتها والحد من التلوث وإثارة الأتربة. ويقوم قسم التشجير بدائرة البنية الأساسية بالهيئة بمتابعة ودراسة متطلبات المنطقة في هذا الجانب والإشراف على تنفيذها. ومن الدراسات التي تتم حالياً: دراسة أنواع الأشجار التي تتناسب ومناخ المنطقة ودراسة المواقع المناسبة للتشجير وإقامة الحدائق والمتنزهات وتحديد الأولويات بحسب النمو العمراني والسكاني بالدقم.

إشراك المجتمع المحلي في البرامج الرياضية بالدقم



الفريق الفائز في لحظة
تذكارية بعد التتويج

الدقم - الدقم :

الاول وجاء فريق مطار الدقم في المركز الثاني وفريق هيئة المنطقة الاقتصادية في المركز الثالث. أقيمت البطولة بتنظيم من دائرة الشراكة والتنمية بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالتعاون مع شركة سيركا تاهوت للإنشاءات ورجب وعابدة، وشهدت البطولة حضورا جماهيريا وتفاعلا وتشجيعا من المجتمع. وقال عبدالعزيز بن محمد الهنائي مدير دائرة الشراكة والتنمية ان الهيئة تحرص على إشراك المجتمع المحلي من فئة الشباب في البرامج الاجتماعية والرياضية والثقافية والصحية التي تنظمها، موضحا أن الهيئة اعتادت على تنظيم مثل هذه الفعاليات في شهر رمضان بهدف استغلال أوقات الفراغ لدى الشباب.

شهدت البطولة الرمضانية لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مشاركة فاعلة من المجتمع المحلي بالدقم، وتمكن فريق الدقم الذي ضم عددا من الرياضيين من قرية صاي؛ مركز ولاية الدقم من تحقيق فوز كبير في المباراة النهائية على فريق مطار الدقم بفوزه بأربعة أهداف مقابل هدف واحد ليتوج بكأس البطولة. وشارك في البطولة ١٦ فريقا تشكلت من عدد من الشركات العاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والفرق الأهلية بالولاية، وصعدت إلى المربع الذهبي ٤ فرق هي: فريق الدقم وفريق مطار الدقم وفريق الهيئة وفريق الشوعير، واستطاع فريق الدقم انتزاع المركز



١٦ فريقا

تنافست في

البطولة

الرمضانية ..

وفرق الدقم

يفوز بالكأس



جهود مشتركة بالدقم للتعامل مع الآثار المتوقعة لإعصار «مكونو»



فريق الهيئة
خلال زيارته
لأحد المشاريع

الشركات العاملة في المنطقة والجهات المعنية بالإغاثة والإيواء، وإحاطة الشركات أولاً بأول بأي تطورات.

وشهد الاجتماع الذي ترأسه سعادة الشيخ محسن بن حمد المسكري والي الدقم الوقوف على الإجراءات الاحترازية وخطط الطوارئ التي أعدتها بعض الجهات الحكومية والشركات والمقاولين، كما تم التأكيد على مسؤولية كل مؤسسة في القيام بدورها واتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية أرواح موظفيها وآلية التعامل مع الحالة المدارية في حالة تطورها وتأثر الدقم بها. كما تم خلال الاجتماع توضيح أماكن الإيواء المتمثلة في المدارس الحكومية والمجلس العام ومساكن النهضة وآلية نقل العمال من أماكن السكن إلى أماكن الإيواء.

وقام فريق الهيئة بالتنسيق بين شركة عمان داتا بارك وشركة الخليبي لتوفير قطع غيار لتشغيل مولد الكهرباء الاحتياطي وذلك بطلب من شركة عمان داتا بارك، كما قام بالتنسيق بين الشركات العاملة في المنطقة وشركة كهرباء المناطق الريفية لتوفير ٨ شاحنات لنقل مولد كهرباء وأدوات كهربائية من الدقم إلى صلالة.



الدقم - الدقم :

قامت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بتشكيل فريق عمل لاتخاذ الإجراءات الاحترازية للتعامل مع الآثار المتوقعة للأعاصير المناخية الاستثنائية «إعصار مكونو» الذي أضر محافظة ظفار في الفترة من ٢٤ مايو وحتى ٢٧ مايو وكان متوقعا أن تشمل تأثيراته غير المباشرة محافظة الوسطى.

وقام الفريق الذي عمل تحت الإشراف المباشر لنائب الرئيس التنفيذي وترأسه محمود بن حمود الرواحي مدير عام الرقابة والالتزام بالهيئة بزيارة كافة مشاريع البنية الأساسية في الهيئة ومشاريع المستثمرين للتأكد من جاهزية المشاريع واستعداد المستثمرين، وبلغ عدد الشركات التي قام الفريق بزيارتها ١٧ شركة من أبرزها الشركات العاملة بميناء الدقم والحوض الجاف والسدود وقنوات تصريف المياه السطحية وميناء الصيد البحري.

وتم خلال الزيارات: بث وتنمية الوعي لدى موظفي الأمن والسلامة وإدارات الشركات حول الحالة المدارية وآثارها المتوقعة وكيفية التعامل معها، والاطلاع على خطة الطوارئ المتبعة لدى الشركات وآلية تفعيلها، كما تم التأكد من تخزين المواد الخطرة بالطرق المناسبة، وإطلاع الشركات على أماكن الإيواء وقنوات التواصل. وقامت الهيئة أثناء فترة الأتواء المناخية بإصدار مجموعة من التنبيهات والبيانات لجميع الشركات العاملة في الدقم لاتخاذ كافة التدابير الاحترازية ورسم خطط الطوارئ وإجراءات الأمن والسلامة عند التعامل مع تأثيرات الأتواء المناخية

وأكد فريق الهيئة في الاجتماع الموسع الذي عُقد يوم الخميس ٢٤ مايو بمكتب والي الدقم أهمية توحيد الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والشركات العاملة بالمنطقة الاقتصادية، موضحة الدور الذي ستقوم به الهيئة وشركة تطوير في التنسيق بين

الهيئة تشكّل
فريق عمل للتأكد
من جاهزية
المشاريع
واستعداد
المستثمرين

التأكد من تخزين
المواد الخطرة
بالطرق المناسبة

إطلاع الشركات
على أماكن
الإيواء وقنوات
التواصل

إصدار نظام الرقابة على الطرق وحمايتها في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

وأكد النظام الجديد ضرورة التزام المركبات بالأوزان والأبعاد المحددة في اللائحة التنفيذية لقانون المرور، كما أكد ضرورة أن يلتزم قائدو ناقلات الرمل أو الإسمنت وغيرها من المواد الأخرى المشابهة بتغطية حمولة الناقلات قبل السير على الطريق. وجاء النظام في ٤ فصول تناولت تنظيم وحماية الطريق، وأحكام الترخيص، والجزاءات، بالإضافة إلى ملحقين تناول الأول قائمة المخالفات والغرامات الادارية فيما تناول الثاني رسوم الترخيص.

تم نشره في العدد رقم ١٢٤٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٨م.

مسقط - الدقم

أصدر معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قرارا بإصدار نظام الرقابة على الطرق وحمايتها في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وجاء القرار الذي بدأ تطبيقه في شهر يونيو ٢٠١٨ ضمن جهود الهيئة لاستكمال المنظومة التشريعية بالمنطقة.

وينص النظام الجديد على ضرورة أن يلتزم مستخدمو الطريق بالحفاظ على سلامته ونظافته، ويحظر عليهم القيام بأي عمل من شأنه الإضرار بالطريق، وحظر النظام إجراء أي قطع للطرق الإسفلتية إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك.

إصدار نظام الرقابة الصحية والنظافة العامة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

النظام يولي الصحة
العامة أقصى درجات
الاهتمام ويفرض
عقوبات ماثية على
المخالفين



لا يجوز

للمشروعات مزاوله
أي نشاط اقتصادي
في المنطقة إلا
بعد الحصول على
الترخيص الصحي



تكون مدة

الترخيص الصحي
والبطاقة الصحية
سنة واحدة تبدأ
من تاريخ الإصدار

حصول العاملين بها على البطاقة الصحية، فيما تناول
الملحق الثالث المخالفات والجزاءات.

وأكد نظام الرقابة الصحية والنظافة العامة في
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أنه لا يجوز
للمشروعات مزاوله أي نشاط اقتصادي في المنطقة إلا
بعد الحصول على الترخيص الصحي وذلك بعد استيفاء
الاشتراطات الصحية للأنشطة ذات الصلة بالصحة
العامة وسداد الرسوم المقررة. مشددا على ضرورة
أن يكون لدى المركبات الخاصة بنقل المياه أو المواد
الغذائية أو الأسماك ترخيص صحي يمكنها من مزاوله
أعمالها في المنطقة مع الالتزام بعدد من الاشتراطات
التي تضمن السلامة العامة.

وحدد النظام ٦ أنشطة ينبغي على العاملين فيها
الحصول على بطاقة صحية هي: بيع وعرض وتخزين
وتداول المواد الغذائية، و إعداد وتجهيز الوجبات
الغذائية، ومصانع المواد الغذائية، والمسالخ، ونقل
وتسويق المواد الغذائية، ونقل مياه الشرب، ونقل المياه
غير الصالحة للشرب، والأنشطة ذات العلاقة بالصحة
العامة كالحلاقة وتصنيف الشعر والتجميل وغسيل
وكي الملابس والأندية الصحية.

مسقط - الدقم :

أصدر معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس
إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم القرار
رقم ٢٠١٨/٢٦ بشأن إصدار نظام الرقابة الصحية
والنظافة العامة في المنطقة الاقتصادية الخاصة
بالدقم.

وبدأ العمل بالقرار في شهر يونيو بعد نشره في
الجريدة الرسمية، وقد منح القرار مهلة سنة للشركات
والأنشطة المهنية والحرفية القائمة في المنطقة
الاقتصادية الخاصة بالدقم لتوفيق أوضاعها.
ويأتي القرار في ظل الاهتمام الذي توليه الهيئة
للصحة العامة وتحقيق أفضل الأنظمة المعمول بها في
هذا الإطار.

ويتألف نظام الرقابة الصحية والنظافة العامة في
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من ٤ فصول
تناولت الرقابة الصحية والنظافة العامة والجزاءات
الإدارية، كما تضمن النظام ٣ ملاحق يتعلق الأول
بالاشتراطات الصحية للأنشطة ذات الصلة بالصحة
العامة، وتناول الثاني الأنشطة الاقتصادية التي يشترط



نقل مياه الشرب أحد الأنشطة
التي ينبغي على العاملين فيها
الحصول على بطاقة صحية

قرار رقم (٢٦ / ٢٠١٨)

بشأن إصدار نظام الرقابة الصحية والنظافة العامة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

استناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٩ بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها،
وإلى نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣ / ٧٩،
وإلى موافقة مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

- المادة الأولى :** يعمل بنظام الرقابة الصحية والنظافة العامة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم المرفق.
- المادة الثانية :** يجب على المشروعات سواء اتخذت شكل مؤسسة فردية أو شركة أو فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية، والأنشطة المهنية والحرفية القائمة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام النظام المرفق خلال مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ العمل به.
- المادة الثالثة :** يلغى كل ما يخالف هذا القرار، والنظام المرفق، أو يتعارض مع أحكامهما.
- المادة الرابعة :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في : ٢١ / رمضان / ١٤٣٩ هـ
الموافق : ٦ / يونيو / ٢٠١٨ م

يحيى بن سعيد بن عبد الله الجابري
رئيس مجلس الإدارة

نُشر هذا القرار في العدد رقم (١٢٤٩) من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٤ يونيو ٢٠١٨ م

نظام الرقابة الصحية والنظافة العامة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الفصل الأول

تعريف وأحكام عامة

المادة (١) : في تطبيق أحكام هذا النظام يكون للكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

الهيئة : هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

المنطقة : المنطقة الاقتصادية الخاصة الكائنة بولاية الدقم.

المجالس : مجلس إدارة الهيئة.

الرئيس : رئيس المجلس.

الرئيس التنفيذي : الرئيس التنفيذي للهيئة.

المشروعات : المشروعات التي يرخص بإقامتها في المنطقة، سواء اتخذت شكل مؤسسة فردية أو شركة أو فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية، والأنشطة المهنية والحرفية التي يرخص بمزاومتها في المنطقة.

النشاط الاقتصادي : أي نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو سياحي أو عقاري أو إعلامي أو خدمي أو مهني، وأي أنشطة أخرى يتطلبها العمل داخل المنطقة بما لا يتعارض مع القوانين النافذة في السلطنة.

المنشأة : أي مبنى، ثابت أو متحرك، يزاول به النشاط الاقتصادي في المنطقة.

الترخيص الصحي : الموافقة التي تصدرها الهيئة.

البطاقة الصحية : بطاقة تصدرها الهيئة تثبت خلو حامل البطاقة من الأمراض المعدية.

المادة (٢) : تسري أحكام هذا النظام على المشروعات التي تزاول نشاطاً اقتصادياً في المنطقة. وفيما لم يرد بشأنه نص خاص - في هذا النظام - تسري أحكام القوانين واللوائح والقرارات ذات الصلة، المعمول بها في السلطنة.

المادة (٣) : تلتزم المشروعات بتمكين موظفي الهيئة الذين لديهم صفة الضبطية القضائية من الدخول والتفتيش عليها، وتمكينهم من ممارسة اختصاصاتهم المقررة قانوناً، وإطلاعهم على السجلات والمستندات المطلوبة.

الفصل الثاني

الرقابة الصحية

المادة (٤) : لا يجوز للمشروعات مزاوله أي نشاط اقتصادي في المنطقة إلا بعد الحصول على الترخيص الصحي، وذلك بعد استيفاء الاشتراطات الصحية للأنشطة ذات الصلة بالصحة العامة المحددة في الملحق رقم (١) المرفق بهذا النظام، وسداد الرسوم المقررة.

المادة (٥) : لا يجوز للمركبات الخاصة بنقل المياه أو المواد الغذائية أو الأسماك مزاوله نشاطها في المنطقة إلا بعد الحصول على الترخيص الصحي، مع الالتزام بالآتي:
(أ) استعمال المركبة وفقاً للغرض المخصص له.
(ب) إجراء الصيانة الدورية للمركبة للتأكد من أن أجهزة التبريد والتجميد تعمل بشكل جيد ولضمان عدم وجود أي تسرب للمياه أثناء عملية النقل والتوزيع.
(ج) عدم تفرغ أي مياه بالأماكن غير المخصصة لذلك.

المادة (٦) : لا يجوز لأي شخص طبيعى العمل في أحد الأنشطة الاقتصادية المحددة بالملحق رقم (٢) المرفق بهذا النظام إلا بعد الحصول على البطاقة الصحية، وذلك بعد إجراء الكشف الطبي اللازم عليه من المؤسسات الصحية التي تحددها الهيئة.

المادة (٧) : يقدم طلب الترخيص الصحي وطلب البطاقة الصحية إلى الدائرة المختصة بالهيئة، من صاحب الشأن أو من يمثله قانوناً، على النموذج المعد لهذا الغرض، مع إرفاق المستندات المحددة به، ويجوز للهيئة استيفاء المستندات والبيانات التي تراها لازمة للبت في الطلب، ويعتبر طلب الترخيص، وطلب البطاقة الصحية ملغى إذا لم يقدم الطلب

باستكمال كافة المستندات المحددة بالنموذج أو التي تطلبها الهيئة خلال (٢٠) عشرين يوم عمل من تاريخ طلبها.

المادة (٨) : تتولى الدائرة المختصة بالهيئة دراسة الطلب والتحقق من استيفاء الاشتراطات الصحية للأنشطة ذات الصلة بالصحة العامة المحددة في الملحق رقم (١) المرفق بهذا النظام، وبعد إجراء المعاينات اللازمة للمنشأة، وإصدار قرارها بشأنه، بالقبول أو الرفض، وذلك خلال (١٠) عشرة أيام عمل من تاريخ تقديمه مستوفياً كافة المستندات المطلوبة، وفي حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسبباً. ويُعدُّ انقضاء الأجل المشار إليه دون البتِّ في الطلب قراراً بالرفض.

المادة (٩) : تكون مدة الترخيص الصحي، والبطاقة الصحية سنة واحدة، تبدأ من تاريخ الإصدار، وقابلة للتجديد لمدة، أو لمدد أخرى، بناءً على طلب يقدم من صاحب الشأن أو من يمثله قانوناً قبل انتهاء الترخيص الصحي أو البطاقة الصحية بمدة لا تقل عن (٣٠) ثلاثين يوماً، وذلك شريطة استيفاء الاشتراطات الصحية للأنشطة ذات الصلة بالصحة العامة المحددة في الملحق رقم (١) المرفق بهذا النظام، وسداد الرسوم المقررة.

المادة (١٠) : يجب وضع الترخيص الصحي في مكان بارز يسهل الاطلاع عليه من ذوي الاختصاص، كما يجب على العاملين الحاصلين على البطاقة الصحية الاحتفاظ بها بصفة مستمرة، وإبرازها إلى الموظف المختص كلما طلب منهم ذلك.

الفصل الثالث

النظافة العامة

المادة (١١) : تلتزم المشروعات باتخاذ كافة التدابير اللازمة للمحافظة على النظافة العامة، وبصفة خاصة ما يأتي:

١. النظافة المستمرة لكل أجزاء المنشأة، الداخلية والخارجية، والساحات والحرم الخارجي للمواقف التي تخدم المنشأة.

٢. جمع النفايات في أكياس بلاستيكية، ووضعها في الحاويات المخصصة لذلك.
٣. توفير الحاويات المناسبة لتخزين النفايات الناتجة من نشاطها، وفقاً للشروط والمواصفات الصحية المعتمدة من الهيئة.
٤. نقل النفايات بصفة دورية إلى مواقع التخلص منها، والمحددة من قِبَل الهيئة.

المادة (١٢) : تلتزم المشروعات باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمكافحة الحشرات والآفات، ومنع توالد وتكاثر وانتشار القوارض والبعوض والذباب والحشرات الأخرى، وغيرها من الإجراءات والتدابير المقررة من قِبَل الهيئة.

المادة (١٣) : يجب المحافظة على النظافة العامة في المنطقة، ويحظر القيام بالآتي:

١. إلقاء أو ترك أو وضع أو إسالة أو إفراز أو حرق أي نفايات في الأماكن العامة بالمنطقة.
٢. التخلص من النفايات في غير المواقع المحددة من قِبَل الهيئة.
٣. رمي النفايات في الأراضي الفضاء، المسورة أو غير المسورة، أو الساحات المفتوحة والأودية.
٤. رمي الأنقاض، وأجزاء الأشجار والأثاث والأجهزة الكبيرة، وما شابهها بجوار حاويات جمع النفايات.
٥. إلقاء جثث الحيوانات النافقة أو مخلفات الحيوانات المذبوحة في حاويات جمع النفايات أو في الأماكن العامة.
٦. إلقاء المواد المشتعلة مثل الفحم أو غيره في حاويات جمع النفايات أو في الطرقات أو المرافق العامة.
٧. ترك النفايات داخل المؤسسات الغذائية، أو إلقاءها حولها.
٨. أي ممارسات أخرى من شأنها الإخلال بالصحة العامة والنظافة العامة.

المادة (١٤) : تلتزم المشروعات بالتخلص من مياه الصرف الصحي من خلال نقلها بالصهاريج إلى محطات الصرف الصحي التي تحددها الدائرة المختصة بالهيئة. ويجوز للمشروعات إنشاء محطات معالجة خاصة لإعادة استخدام المياه المعالجة وفقاً للشروط والمواصفات التي تحددها الهيئة.

الفصل الرابع

الجزاءات الإدارية

المادة (١٥) : للهيئة في حالة ثبوت مخالفة أحكام هذا النظام، أن تتخذ أحد الإجراءات الآتية:

١. إنذار المخالف، وإخطاره بتصحيح الوضع، وإزالة أسباب المخالفة خلال الأجل الذي تحدده له، أو القيام مباشرة بإزالة المخالفة على نفقته الخاصة.

٢. فرض غرامة إدارية لا تتجاوز قيمتها (٢٠٠) مائتي ريال عماني، وفقاً للملحق رقم (٣) المرفق بهذا النظام.
 ٣. وقف الترخيص الصحي، أو البطاقة الصحية، مؤقتاً لمدة لا تتجاوز (٦) ستة أشهر.
 ٤. إلغاء الترخيص الصحي، أو البطاقة الصحية.
- ولا يجوز للهيئة اتخاذ أحد الإجراءات المنصوص عليها في البندين رقمي (٣، ٤) من هذه المادة، إلا بعد إخطار المشروع بالمخالفة المنسوبة إليه، وتحديد أجل له لتصحيحها، وانقضاء الأجل المذكور، دون تصحيح المخالفة.

المادة (١٦) : يُخطَر صاحب الشأن بالقرار الصادر برفض طلبه طبقاً لحكم المادة (٨)، والقرار الصادر وفقاً لحكم المادة (١٦) من هذا النظام، وذلك على العنوان المدون بسجلات الهيئة، ويجوز له التظلم من القرار بموجب طلب يقدم إلى

الرئيس خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار، على أن يوضح في الطلب أسباب التظلم، ويرفق به المستندات المؤيدة لذلك.

المادة (١٧) : تتم دراسة التظلم، والبت فيه خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، ويخطر صاحب الشأن بنتيجة تظلمه، ويُعدّ انقضاء هذه المدة دون البت فيه قراراً بالرفض، وفي جميع الأحوال؛ يكون قرار الرئيس الصادر في التظلم نهائياً.

الملحق رقم (١)

الاشتراطات الصحية للأنشطة ذات الصلة بالصحة العامة

القسم الأول

(الاشتراطات الصحية العامة للأنشطة ذات الصلة بالصحة العامة)

أولاً: الاشتراطات الصحية الخاصة بالمبنى :

١. أن يسمح التصميم الداخلي للمنشأة بسهولة انسياب كافة مراحل العمل وفقاً لمبدأ السير للأمام لضمان سلامة الغذاء.
٢. أن يكون مبيناً من المواد الثابتة - كالطابوق أو الإسمنت المسلح أو الألومنيوم أو الألياف الزجاجية أو ما مائلها من حيث الجودة أو المظهر - وفقاً للاشتراطات الفنية والقياسية المعمول بها.
٣. يمنع منعاً باتاً استخدام الأسبستوس (Asbestos) أو أي مادة يدخل في تركيبها أو أي مادة ضارة.
٤. أن تكون الأسقف بارترافات مناسبة بحيث لا تقل عن (٣) ثلاثة أمتار، ومطلية بلون فاتح وأملس سهل التنظيف يحول دون تراكم الملوثات والقاذورات، ويقلل من تكاثف الأبخرة، ونمو البكتيريا والفطريات، ويمكن تركيب أسقف معلقة في حالة تجاوز السقف عن (٣) ثلاثة أمتار.
٥. أن تكون الأرضيات من مواد غير منفذة للماء وغير ماصة، سهلة التنظيف والغسيل، مانعة للانزلاق، ومن مواد لا تتأثر بالمنظفات الصناعية، وذات سطح مستو خال من التشقق والحفر، وتصميم بميل كاف لتصريف السوائل إلى مواقع التصريف المخصصة.
٦. أن تكون مناطق اتصال الأرضيات مع الجدران مقوسة (يفضل بميل ٤٥ درجة مئوية)، ومحكمة الغلق وملساء؛ حتى لا تسمح بتجمع السوائل أو الترسبات.
٧. أن تكون الأرضيات من البلاط أو السيراميك أو رخام عالي المقاومة للاحتكاك أو التآكل أو من الخرسانة المسلحة المغطاة بإحدى المواد العازلة عالية المقاومة، أو أي من المواد المعتمدة فنياً للأرضيات بما يتناسب مع نوع النشاط.
٨. يجب أن تُكسى جدران أماكن تسلم المواد الأولية التحضير والإعداد، الطبخ، العرض، والأماكن التي يتطاير منها أبخرة أو زيوت متطايرة، كذلك أماكن الغسيل للأدوات والمعدات، مغاسل الأيدي ودورات المياه بسراميك فاتح اللون إلى السقف أو ما مائلها من حيث الجودة أو المظهر، وفيما عدا ذلك تدهن الجدران بطلاء مناسب، أو ما مائله من حيث الجودة أو المظهر.
٩. أن تكون الأبواب من الألومنيوم والزجاج بحيث تكون غير منفذة للماء، وغير ماصة، وذات أسطح ملساء سهلة التنظيف على أن تغلق ذاتياً بإحكام.
١٠. أن تكون النوافذ من الألومنيوم والزجاج أو من أي معدن غير قابل للصدأ، مزود بسلك شبكي النسيج ضيق لمنع دخول الحشرات والقوارض وقابلة للفك والتركيب ليسهل تنظيفها وصيانتها على أن تكون عتبات النوافذ من الداخل مائلة لمنع استخدامها كأرفف.

ثانياً: الاشتراطات الصحية الخاصة بالتمديدات الكهربائية :

١. أن تكون التمديدات الكهربائية آمنة، وغير مكشوفة ومطابقة للمواصفات الفنية المعتمدة.
٢. أن تتناسب الأحمال الكهربائية مع المرافق والمعدات والأجهزة المستخدمة بالمنشأة.
٣. أن تكون الإضاءة جيدة (طبيعية - صناعية) في جميع مرافق المبنى، ويفضل الإضاءة الصناعية بشرط ألا تغير عند استخدامها من طبيعة الألوان، على أن تكون المصابيح محمية بغطاء بلاستيكي، ومحكمة الإغلاق.
٤. توفير التهوية الجيدة (طبيعية - صناعية) لمنع ارتفاع درجة الحرارة، وتراكم الأبخرة والغبار، وإزالة الهواء الملوث، وأن يكون اتجاه الهواء من المناطق النظيفة إلى الملوثة مع تركيب أجهزة سحب فعالة، وتركيب مداخن أعلى أماكن الطبخ والأفران، مزودة بمرشحات للدخان والزيت ذات كفاءة عالية، ومطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة وفقاً لنوع وحجم النشاط.
٥. يجب توفير مولد كهربائي احتياطي ذي قدرة تتناسب مع أحمال التشغيل لاستخدامه في حالة انقطاع التيار، وخاصة في مصانع الأغذية والمستودعات والمخازن الغذائية.
٦. نقاط الكهرباء الموجودة في المناطق الرطبة تكون من النوعية المضادة للمياه (Water Proof).
٧. تزويد مناطق تسلم المواد الأولية، الإعداد والتجهيز، الطبخ، التعبئة والتغليف، المخازن والمستودعات الغذائية بأجهزة لقياس درجة الحرارة تكون في أماكن بارزة.

ثالثاً: الاشتراطات الصحية الخاصة بتوصيلات المياه :

١. أن تكون جميع أنابيب المياه والتركيبات والتجهيزات الصحية كمغاسل المياه مصنوعة من مواد غير قابلة للصدأ أو التفاعل مع المياه ومطابقة للمواصفات الفنية المعتمدة.
٢. أن تكون خزانات المياه المستخدمة مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة لخزانات مياه الشرب، وتكون ذات أغطية محكمة الإغلاق، ويتم وضعها في أماكن غير معرضة لأشعة الشمس المباشرة أو أي إشعاع آخر مُضِرّ.
٣. أن يتم تركيب مرشحات لتنقية المياه ذات كفاءة وجودة عالية، ومطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة.

رابعاً: الاشتراطات الصحية الخاصة بالمرافق الصحية ونظام الصرف الصحي :

- ١- ينبغي أن تتوفر بالمنشأة دورات مياه وأماكن استحمام ومغاسل للأيدي كافية ومناسبة، وذلك حسب الآتي :

عدد الأفراد	مغاسل الاستحمام	دورات المياه (مراحيض)	عدد مغاسل اليد
من ١ إلى ١٠	١	١	١
من ١١ إلى ٢٠	٢	٢	٢
من ٢١ إلى ٤٠	٤	٤	٤
من ٤١ إلى ٦٠	٦	٦	٦
من ٦١ إلى ٨٠	٨	٨	٨
من ٨٠ إلى ١٠٠	١٠	١٠	١٠
أكثر من ١٠٠	دورة مياه لكل ١٠ أفراد إضافيين	دورة لكل ١٠ أفراد إضافيين	دورة لكل ١٠ أفراد إضافيين

٢- يجب أن تتوفر الاشتراطات الآتية في مواقع غسيل الأيدي وفقاً للآتي:

- (أ) أن تكون موجودة في مكان مناسب، وسهل الوصول إليه.
 - (ب) توفير حنفيات مياه تفتح بالقدم، أو بأي وسيلة أخرى غير اللمس المباشر باليد.
 - (ج) أن تكون مزودة بصابون سائل، وأوراق تنشيف تستخدم لمرة واحدة.
 - (د) توفر كميات كافية من المياه على درجة حرارة مناسبة.
 - (هـ) سهولة التنظيف، مع صيانتها وإبقائها نظيفة باستمرار.
 - (و) مزودة بلوحة توضيحية تبين أن الموقع مخصص لغسل الأيدي فقط.
- ٣- أن تكون أحواض الغسيل مزودة بالمحابس اللازمة لمنع رجوع المياه العادمة، وموصولة بفتحات واحواض التنفيس والخزانات الخاصة بطريقة تمنع تسرب المياه والروائح الكريهة.
- ٤- يجب أن تكون أنابيب توصيلات الصرف الصحي بعيدة عن شبكة توصيلات المياه الصالحة للشرب بالمنشأة.
- ٥- يجب وضع نظام منفصل لخطوط تصريف دورات المياه والمياه الناتجة عن التنظيف بالمنشأة.
- ٦- ينبغي أن تكون دورات المياه وأماكن الاستحمام وفقاً للاشتراطات الآتية:
- (أ) أن يكون موقعها ملائماً، ويمكن الوصول إليها بسهولة من قبل جميع العاملين.
 - (ب) أن تكون مغلقة تماماً، وأن تكون أبوابها مركبة بإحكام، وذاتية الإغلاق.
 - (ج) أن تكون سهلة التنظيف وجيدة التهوية ومضاءة جيداً.
 - (د) أن تكون منفصلة تماماً عن المناطق التي يتم فيها تداول المواد الغذائية أو أي مواد ذات علاقة بالأغذية.
- ٧- ينبغي توفير غرف لتبديل الملابس إذا كان العمال يستبدلون ملابسهم بصورة روتينية بالمنشأة، وتكون ذات إضاءة وتهوية جيدة، ومزودة بخزائن أو غيرها من المرافق المناسبة لحفظ متعلقات العمال، وأن تكون مرافق الموظفين الذكور منفصلة عن مرافق الإناث.
- ٨- يجب توفير حنفيات بمواقع غسيل الأيدي تعمل باللمس، أو بالأرجل.
- ٩- أن تكون تمديدات الصرف الصحي مطابقة للمواصفات الفنية المعتمدة، وأن تكون وسائل الصرف الداخلية المكشوفة مبطنة بالبلاط أو أي مواد أخرى معتمدة من جهة الاختصاص، ومغطاة بشبك من مادة غير قابلة للصدأ.

خامساً: اشتراطات الأمن والسلامة :

١. يجب الالتزام بمتطلبات الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف.
٢. أن يتم تزويد مبنى المنشأة بأجهزة الإنذار الكهربائية اللازمة للتنبيه في الحالات الطارئة.
٣. توفير عدد كافٍ من صناديق الإسعافات الأولية بالمنشأة يحتوي على كافة المتطلبات الخاصة بالإسعاف الأولى محكم الإغلاق وسهل الوصول إليه.
٤. توفير أسطوانات لمكافحة الحريق وفقاً لمواصفات الأمن والسلامة المعتمدة ومتابعة صيانتها بشكل دوري.
٥. تخصيص مخارج للطوارئ بالمنشأة مع وجود لوائح توضح مخارج الطوارئ وخطة الطوارئ معتمدة من الجهة المختصة.
٦. لصق بطاقة بيان على عبوات المبيدات والمنظفات والمطهرات وأي مادة كيميائية أخرى، والتي تشكل خطراً على الصحة العامة، على أن يوضح بها اسم الصنف، وطريقة الاستعمال، كما يُمنع منعاً باتاً تخزين أي من هذه المواد في أماكن الإنتاج المختلفة.
٧. التزام العاملين بالمنشأة بالملابس المخصصة للعمل، كل حسب اختصاصه.

سادساً: مكافحة الحشرات والآفات والقوارض

١. يجب مكافحة الآفات داخل المنشأة وفي الأماكن المحيطة بها، وتوثيق ذلك من خلال برنامج معد لهذه الغاية، والتعاقد مع شركات متخصصة في الحالات التي تحددها الهيئة.
٢. استخدام الطرق المثلى لمكافحة الحشرات والقوارض كالصواعق الكهربائية والأجهزة الفوق صوتية على أن توضع بعيداً عن أماكن التحضير والتجهيز.
٣. استخدام المبيدات الحشرية المناسبة والمصرح بها، وذلك في حال عدم فعالية الطرق السابقة في مكافحة مع ضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة لحماية الأغذية والآلات والأدوات والتوقف عن تداول الغذاء، وفقاً للتعليمات المتوفرة بالمنشأة للمبيد الحشري المعتمد.
٤. تغطية النوافذ بالسلك الضيق النسيج (الشبك) لمنع دخول الحشرات والآفات.
٥. عدم السماح بدخول أو وجود الطيور الحية والحيوانات مثل الكلاب والقطط، باستثناء الأنشطة المرخص لها مثل تداول الكائنات البحرية الحية.

سابعاً: النظافة العامة

١. وضع الملصقات الإرشادية الخاصة بإتباع قواعد النظافة العامة بالمنشأة، بحيث تكون ظاهرة لجميع العاملين.

٢. الالتزام بنظافة جميع مرافق المنشأة والأجهزة والأدوات وخزانات المياه، وتطهير الأرضيات والحوائط والأسطح والأجهزة والأدوات يومياً، وبمواد معتمدة مع مراعاة عدم تأثيرها على المواد الغذائية ومياه الشرب.
٣. استخدام المنظفات والمطهرات ومواد التعقيم المناسبة، والسماح باستخدامها مع الالتزام بإرشادات الاستخدام المحددة.
٤. يُمنع منعاً باتاً استخدام مناشف القماش في تجفيف أسطح التجهيزات المخصصة لتداول الغذاء، وتستبدل بالمناشف الورقية عالية الامتصاص، أو بالهواء الجاف.
٥. استخدام أسلوب الغسل متعدد المراحل: (الشطف بالماء الجاري - الغسل باستخدام المنظفات - الشطف بالماء الجاري للتخلص من المادة المنظفة - التجفيف) في أعمال غسل التجهيزات.
٦. توفير أوعية للنفايات مقاومة للحريق، وذات أغطية محكمة الإغلاق، وتفتح بالقدم، أو بأي وسيلة أخرى غير اللمس المباشر باليد، واستخدام أكياس بلاستيكية لتجميع النفايات لحين التخلص منها أولاً بأول في الأماكن والحاويات المخصصة لذلك.
٧. توفير آلية مناسبة وأمنة لتصريف النفايات بصورها المتعددة داخل وخارج المبنى بصورة سليمة صحياً، وبيئياً وفق اللوائح والقوانين المتبعة.
٨. تنظيف وتطهير أوعية النفايات كلما أستدعى الأمر، وذلك باستخدام مواد التنظيف والمطهرات المناسبة.
٩. تنظيف وتطهير خزان المياه بمعدل (٢) مرتين على الأقل في السنة مع مراعاة إغلاقه بإحكام، وبصفة مستمرة.
١٠. يجب إعداد برنامج نظافة للمنشأة، وأن يكون موثقاً.
١١. الاهتمام بالنظافة الخارجية للمنشأة.

ثامناً: الصيانة

١. أن تتم الصيانة الدورية للمبنى، ومرافقه من الداخل والخارج كلما اقتضت الحاجة.
٢. أن تتم الصيانة اللازمة لشبكة تمديدات المياه والصرف الصحي والكهرباء كلما اقتضت الحاجة.
٣. صيانة التجهيزات بشكل دوري للمحافظة على سلامتها وسلامة العاملين عليها حسب برنامج مُعد لذلك.
٤. إجراء معايرة لأجهزة قياس درجات الحرارة والموازين المستخدمة بالمنشأة بشكل دوري ومن قبل شركات معتمدة.
٥. في أثناء عمل أي صيانة بالمنشأة يجب مراعاة ألا تؤثر على سلامة الأغذية المتداولة وكذلك العاملين بها ومرتابيها.
٦. ضرورة إغلاق المنشأة عند إجراء أي أعمال صيانة رئيسية تؤثر على عمليات تداول الغذاء.

تاسعاً: الاشتراطات الصحية الخاصة بالعاملين

١. الحصول على بطاقات صحية سارية المفعول صادرة من الهيئة تفيد خلوّهم من الأمراض المعدية، والالتزام بإجراء الفحوصات الطبية والدورية عليهم.
٢. توفير قائمة بأسماء العاملين بالمنشأة للاطلاع عليها خلال الزيارات التفتيشية.
٣. يجب عدم السماح لأي شخص يعاني من أي مرض أو أن يكون مصاباً بجروح ملتهبة، أو بالتهابات جلدية أو تقرحات أو إسهال القيام بالآتي:
أ) العمل في تداول الأغذية أو القيام بأي عمل له اتصال مباشر، أو غير مباشر بالغذاء.
ب) ممارسة أي نشاط مرتبط بالصحة العامة مثل الحلاقة، الغسيل، الكي، وغيرها من الأنشطة.
٤. يجب على متدولي الأغذية الالتزام بالآتي:
أ) المحافظة على النظافة الشخصية.
ب) تكرار غسل اليدين بالماء والصابون قبل بدأ العمل، وبعد لمس أي مصدر للتلوث.
ج) عدم البصق في مكان العمل.
د) أن يتم العناية بتقليم ونظافة الأظافر.
هـ) يُمنع ارتداء الحلي، والخواتم، والساعات، والدبابيس في أثناء العمل.
و) عدم تناول المأكولات والمشروبات داخل المنشأة إلا بالأماكن المخصصة لهذا الغرض.
ز) عدم التدخين بالمنشأة إلا بالأماكن المخصصة لهذا الغرض.
ح) الامتناع نهائياً عن النوم في المنشأة، خاصة في الأماكن المخصصة لتداول الغذاء.
٥. يجب أن يرتدي عمال المنشأة الملابس المناسبة لطبيعة عملهم، والالتزام بالآتي:
أ) أن يتم ارتداء زيّ موحد، ونظيف في أثناء العمل.
ب) أن يتم ارتداء ملابس واقية وأغطية رأس نظيفة.
ج) يجب ارتداء أحذية خاصة حسب مقتضى الحاجة في أثناء العمل.
د) أن يتم ارتداء قفازات صحية غير منفذة من النوع الذي يستخدم مرة واحدة، مع مراعاة أن ارتداء القفازات لا يغني عن غسل الأيدي جيداً.
هـ) ارتداء كمامة لتغطية الأنف، والضم حيثما يلزم ذلك.

القسم الثاني

(الاشتراطات الصحية الخاصة بالأنشطة ذات العلاقة بالصحة العامة)

أولاً: الاشتراطات الصحية الخاصة بممارسة نشاط الحلاقة للرجال

- ١- تحدد مرافق محلات الحلاقة للرجال على النحو الآتي:
أ) موقع انتظار الزبائن.
ب) موقع الحلاقة.
ويجوز إضافة دورة مياه.
٢- يلزم لممارسة نشاط الحلاقة للرجال استيفاء الاشتراطات الصحية الخاصة الآتية:

- أ) توفير صندوق للإسعافات الأولية مجهز بكافة الأدوات والمستلزمات الطبية اللازمة.
- ب) أن يكون المحل مجهزاً بأرفف وأدراج كافية لحفظ المناشف والظوظ وأدوات ومواد التجميل.
- ج) الالتزام بالحفاظ على نظافة المحل والأدوات والأجهزة المستخدمة بصفة مستمرة.
- د) الالتزام بمكافحة الحشرات والقوارض وفقاً لأحكام القسم الأول.
- هـ) أن يكون المحل مجهزاً بأوعية لجمع النفايات من مواد مقاومة للحريق تفتح بضغط القدم لحين التخلص منها في الحاويات أو الأماكن المعدة لذلك.
- و) التخلص من النفايات السائلة بمراعاة المعايير البيئية المعتمدة من الجهة المختصة، والالتزام بالحفاظ على نظافة البيئة المحيطة بالمحل.
- ز) يجب على العاملين بالمحل الالتزام بالاشتراطات الصحية للعاملين وفقاً لأحكام القسم الأول من الملحق رقم (١) من هذا النظام.
- ٣- بالإضافة إلى الاشتراطات الصحية الخاصة المنصوص عليها في ثانياً يجب أن تكون مرافق محل الحلاقة للرجال مستوفية للاشتراطات الصحية الخاصة الآتية:

أ) الاشتراطات الصحية الخاصة في موقع انتظار الزبائن :

١. أن يتناسب مساحتها مع حجم العمل على ألا تقل عن (٩ م^٢) تسعة أمتار مربعة.
 ٢. أن تكون الكراسي أو الكنبات المخصصة لانتظار الزبائن ذات جودة عالية.
 ٣. تزويد المحل بأجهزة تسلية كالتلفاز.
- ب) الاشتراطات الصحية الخاصة بموقع الحلاقة:
١. أن يتناسب مساحتها مع حجم العمل على ألا تقل عن (١٦ م^٢) ستة عشرة متراً مربعاً.
 ٢. أن يكون مجهزاً بعدد كافٍ من أحواض الغسيل مزودة بمصدر للمياه الساخنة، ومزودة بالمنظفات والمطهرات اللازمة لغسيل الشعر وتطهير أدوات الحلاقة بعد كل استخدام.
 ٣. أن يكون المحل مجهزاً بعدد كافٍ من أدوات ومعدات الحلاقة على أن تكون من مواد لا تصدأ، وسهلة التنظيف والتطهير.
 ٤. أن يكون المحل مزوداً بأجهزة لتعقيم أدوات الحلاقة مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة بواقع جهاز واحد مقابل كل كرسي حلاقة.
 ٥. أن يكون المحل مجهزاً بعدد كافٍ من مرايل وظيف والحلاقة من القماش غير القابل للامتصاص مع مراعاة المحافظة عليها نظيفة باستمرار.
 ٦. أن يكون مزوداً بمعاطف بيضاء نظيفة لاستخدام العاملين في أثناء العمل.
 ٧. توفير جهاز لتعقيم الظوظ.
 ٨. أن يكون مجهزاً بعدد مناسب من كراسي الحلاقة توزع بطريقة تسمح بوجود مسافة فاصلة لا تقل عن (١,٥) متر ونصف المتر بين الكرسي، والآخر.
- ج) الاشتراطات الصحية الخاصة بدورة المياه:

- ١- في حالة إضافة دورة مياه يجب أن تكون مستوفية للاشتراطات وفقاً لأحكام القسم الأول من الملحق رقم (١) من هذا النظام، وألا تفتح مباشرة على غرفة الحلاقة.
- ٢- يحظر على المرخص له استخدام المستحضرات الكيميائية ما لم يكن مصرحاً باستخدامها من قبل الجهات المختصة.

ثانياً: الاشتراطات الصحية الخاصة بممارسة نشاط تصفيف الشعر والتجميل للنساء :

أ) تحدد مرافق محلات تصفيف الشعر والتجميل للنساء بالآتي:

١. موقع استقبال وانتظار الزبائن.
 ٢. موقع تصفيف الشعر والتجميل.
 ٣. دورة مياه.
- ب) يلزم لممارسة نشاط تصفيف الشعر والتجميل للنساء استيفاء الاشتراطات الصحية الآتية:
١. أن يكون جميع العاملين بالمحل من النساء.
 ٢. أن تكون الواجهة الأمامية للمحل مصنوعة من مواد حاجبة للرؤية من الخارج، وفي حال استخدام واجهات زجاجية يجب تركيب ستائر من الداخل.
 ٣. أن يكون مجهزاً بعدد كافٍ من أدوات تصفيف الشعر.
 ٤. أن يكون مزوداً بعدد كافٍ من المرايل النظيفة المصنوعة من القماش غير القابل للامتصاص، مع مراعاة المحافظة عليها باستمرار.
 ٥. تخصيص زبني موحد للعاملات بالمحل، مع مراعاة المحافظة عليه نظيفاً باستمرار.
 ٦. أن يكون مزوداً بأجهزة لتعقيم الأدوات المستخدمة في تصفيف الشعر والتجميل بواقع جهاز واحد مقابل كل كرسي مخصص للتصفيف وتوفير المطهرات والمنظفات المناسبة.
 ٧. توفير صندوق للإسعافات الأولية مجهز بكافة الأدوات والمستلزمات الطبية اللازمة.
 ٨. أن يكون المحل مجهزاً بأرفف وأدراج كافية لحفظ المناشف والظوظ وأدوات ومواد التجميل.

٩. الالتزام بالحفاظ على نظافة المحل والأدوات والأجهزة المستخدمة بصفة مستمرة.
١٠. الالتزام بمكافحة الحشرات والقوارض وفقاً لأحكام القسم الأول.
١١. أن يكون المحل مجهزاً بأوعية لجمع النفايات من مواد مقاومة للحريق تفتح بضغط القدم لحين التخلص منها في الحاويات أو الأماكن المعدة لذلك.
١٢. التخلص من النفايات السائلة بمراعاة المعايير البيئية المعتمدة من الجهة المختصة والالتزام بالحفاظ على نظافة البيئة المحيطة بالمحل.
١٣. وضع لافتة عند مدخل المحل محررة باللغتين: العربية، والإنجليزية توضح خصوصية النشاط للنساء فقط.
١٤. في حالة القيام بنقش الحناء يجب تخصيص موقع مستقل لذلك بالمحل، ويحظر استخدام أو خلط المواد البترولية بالحناء.
١٥. في حالة القيام بإزالة الشعر أو تنظيف الوجه يلزم تخصيص موقع منفصل بالمحل مجهز بسريير مناسب مرتفع عن مستوى سطح الأرض لتسهيل عملية التنظيف، ويراعى تنظيف السريير بعد كل استخدام باستعمال الأدوات ومواد التنظيف المناسبة.
١٦. تنظيف وتطهير الأرضيات والحوائط والأسطح والأجهزة والأدوات يومياً باستخدام مواد مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة.

(ج) يجب أن تكون مرافق محل تصفيف الشعر والتجميل مستوفية الاشتراطات الصحية الآتية:

١. الاشتراطات الصحية الخاصة بموقع استقبال وانتظار الزبائن:
 - (أ) أن تتناسب مساحته مع حجم العمل على ألا تقل عن (٢٠٩) تسعة أمتار مربعة.
 - (ب) أن يكون الموقع كائناً في الجزء الأمامي من المحل.
 - (ج) أن يكون مجهزاً بمقاعد لانتظار الزبائن يتناسب عددها مع عدد كراسي التصفيف بما لا يقل عن (٣) ثلاثة مقاعد مقابل كل كرسي مخصص للتصفيف.
٢. الاشتراطات الصحية الخاصة بموقع تصفيف الشعر:
 - (أ) أن تتناسب مساحته مع حجم العمل على ألا تقل عن (٢٠٢) عشرين متراً مربعاً.
 - (ب) أن يكون مجهزاً بطاولات ومرابيا مناسبة.
 - (ج) أن يكون مجهزاً بكراسي للتصفيف لا تقل المسافة بين كل منها عن (١٠٥) متر ونصف المتر.
 - (د) أن يكون مجهزاً بمغسلة لأيدي العاملين والأدوات المستخدمة ومتصلة بمصدر للمياه الساخنة.
 - (هـ) أن يكون مزوداً بأجهزة ومواد كيميائية لتعقيم الأدوات المستخدمة في عملية التصفيف وغيرها من أنشطة المحل، مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة.
 - (و) أن يكون مجهزاً بمغسلة خاصة أو أكثر لغسل الشعر.
٣. الاشتراطات الصحية الخاصة بدورة المياه:
 - (أ) أن تكون مستوفية للاشتراطات وفقاً لأحكام القسم الأول من الملحق رقم (١) من هذا النظام.
 - (ب) في حال استخدام الليزر بالمحل يجب الحصول على تصريح من الجهة المختصة.
 - (ج) يحظر على المرخص له بمزاولة نشاط تصفيف الشعر والتجميل للنساء استخدام الآتي:
 - ١- المستحضرات والمواد الكيماوية ما لم يكن مصرحاً بها من قبل الجهات المختصة.
 - ٢- إجراء عمليات حقن مادة البوتوكس (Botox) و مواد التعبئة مثل ريستالين (Restylane)، البرلين (Perlane).
 - ٣- إجراء عمليات تقشير البشرة (Peeling) من الدرجة المتوسطة والقوية.
 - ٤- بيع واستخدام الوصفات للأغراض العلاجية.
 - ٥- إجراء عمليات شفط الدهون.
 - ٦- إجراء عملية ثقب الأذن.
 - ٧- الوشم.

ثالثاً: الاشتراطات الصحية الخاصة بممارسة نشاط مغسلة ملابس:

- (أ) تحدد مرافق مغاسل الملابس بالآتي:
 - ١- موقع استلام وفرز الملابس.
 - ٢- موقع غسيل وتجفيف الملابس.
 - ٣- المخزن.
 - ٤- موقع كي الملابس، في حال قيام المحل بممارسة هذا النشاط.
 - ٥- موقع تسليم الملابس.
- (ب) يلزم لممارسة نشاط غسيل الملابس استيفاء الاشتراطات الصحية الآتية:
 ١. أن يكون موقع المغسلة بإحدى المناطق التجارية أو الصناعية بالمنطقة.
 ٢. أن يكون المحل مزوداً بعدد كافٍ من الملابس بيضاء اللون للعاملين بالمغسلة، ويراعى الالتزام بالمحافظة على نظافتها باستمرار.
- (ج) يجب أن تكون مرافق أنشطة غسيل الملابس مستوفية الاشتراطات الصحية الآتية:
 ١. الاشتراطات الصحية الخاصة بموقع تسلّم وفرز الملابس:
 - (أ) أن يكون الموقع مستقلاً أو غير متصل بغيره من المواقع الأخرى بالمغسلة.
 - (ب) أن يكون مجهزاً بحاويات مناسبة من معدن غير قابلة للصدأ لحفظ الملابس لحين غسلها.

ج) أن يكون مزودا بطاولة مناسبة للاستخدام في عملية الفرز.

٢. الاشتراطات الصحية الخاصة بموقع غسيل وتجفيف الملابس:

أ) أن تتناسب مساحته مع حجم العمل، وأن تكون الآلات موزعة فيه بطريقة مناسبة تسمح بوجود ممرات واسعة بينها لتسهيل الحركة.

ب) أن تكون التوصيلات والتركيبات الكهربائية بالموافقة مستوفية للاشتراطات وفقا لأحكام القسم الأول من الملحق رقم (١) من هذا النظام.

ج) أن تكون توصيلات مواسير المياه الساخنة والباردة والبخار به أمنة، وعلى ارتفاع مناسب من سطح الأرض، وموصولة بالآلات وفقا للمواصفات الفنية المعتمدة.

د) في حال استخدام البخار في التنظيف يجب تخصيص مكان بالموقع لمولد البخار الكهربائي، وتصريف البخار بطريقة صحية.

هـ) أن يكون الموقع مزوداً بأجهزة خاصة لتجفيف الملابس المغسولة.

و) أن تكون حوائط المغسلة مغطاة ببلاط مناسب، وأن يكون السقف مطلياً باللون الزيتي الفاتح.

ز) أن تكون المغسلة مجهزة بمجاري نصف اسطوانية مغطاة بشبكة من معدن غير قابل للصدأ، وأن تكون مواسير الصرف المستخدمة فيها من مادة لا تتأثر بالمنظفات والكيماويات.

ح) أن تكون أرضية المغسلة مغطاة ببلاط مناسب مانع للانزلاق، ومصممة بمستوى مائل لتسهيل عملية تصريف المياه.

ت) أن تكون المغسلة مجهزة بمصدر للمياه الساخنة للاستخدام في عملية الغسيل.

ي) أن تكون المياه المستخدمة في عملية الغسيل مطابقة للمواصفات المعتمدة لمياه الشرب.

ك) مراعاة تغيير المياه في كل مرحلة من مراحل الغسيل.

٣. الاشتراطات الصحية الخاصة بالمخزن:

أ) تخصيص مكان به موقع مجهزة بأرفف بارتفاع (٣٠ سم) ثلاثين سنتيمتراً عن مستوى سطح الأرض وخزانات لحفظ مواد التنظيف والمواد الكيماوية ومواد التغليف.

ب) أن تكون حوائطه مطلية باللون الفاتح.

ج) أن يكون مزوداً بأجهزة تهوية مناسبة.

٤. الاشتراطات الصحية الخاصة بموقع كي الملابس:

أن يكون مستوفياً للاشتراطات المنصوص عليها في لائحة الاشتراطات الصحية الخاصة بنشاط كي الملابس.

٥. الاشتراطات الصحية الخاصة بموقع تسليم الملابس:

أ) أن يكون مجهزةً بأرفف أو خزانات من مادة مناسبة أو معدن غير قابل للصدأ لحفظ الملابس الجاهزة.

ب) يحظر تسلّم أيّ ملابس من خلال هذا الموقع لغرض غسلها.

٦. الاشتراطات الصحية الخاصة بغسل ملابس المستشفيات والعيادات:

أ) تخصيص مكان منفصل بالمغسلة لغسل الملابس والمفروشات الخاصة بالمستشفيات والعيادات.

ب) إحضار الملابس والمفروشات المذكورة في البند السابق إلى المغسلة في مركبات مغلقة، والالتزام بتطهير المركبات بعد تفرغها.

ج) تخصيص عدد مناسب من العمال يرتدون زياً موحداً من قطعة واحدة وقفازات من المطاط وكمامات للأنف في أثناء العمل، لغسل الملابس والمفروشات الخاصة بالمستشفيات والعيادات.

د) تمرير جميع الملابس والمفروشات الخاصة بالمستشفيات والعيادات بمرحلة تطهير، ويخصص لذلك موقع مستقل لضمان عزلها، ويجب الالتزام بتطهير الموقع والأجهزة المستخدمة في الغسل والكي بصفة مستمرة.

رابعاً: الاشتراطات الصحية الخاصة بممارسة نشاط كي الملابس:

أ) يجب أن تتناسب مساحة المحل مع حجم العمل على ألا تقل عن (٢٠٢٤) أربعة وعشرين متراً مربعاً.

ب) تحدد مرافق محل كي الملابس بالآتي:

١. موقع استلام وتسليم الملابس.

٢. موقع حفظ وكي الملابس.

ج) يلزم لممارسة نشاط كي الملابس استيفاء الاشتراطات الصحية الآتية:

١. الاشتراطات الصحية الخاصة بموقع تسلّم، وتسليم الملابس:

أ) أن يكون الموقع كائناً في الجزء الأمامي من المحل.

ب) في حالة تخصيص موقع لانتظار الزبائن بالمحل يجب أن يكون الموقع منفصلاً عن موقع انتظار الزبائن.

ج) أن يكون مجهزةً بأرفف وخزانات يفضل أن تكون ذات واجهات زجاجية، وذلك لحفظ الملابس المكوية لحين تسليمها.

٢. الاشتراطات الصحية الخاصة بموقع حفظ وكي الملابس:

أ) أن يكون الموقع منفصلاً عن موقع تسلّم، وتسليم الملابس.

ب) أن يكون الموقع مجهزةً بحاويات مناسبة لحفظ الملابس المستلمة.

ج) أن يكون الموقع مجهزةً بعدد كافٍ من الأجهزة الكهربائية اللازمة لكي الملابس.

د) أن يكون الموقع مجهزةً بعدد كافٍ من الطاولة للاستخدام في كي الملابس، مغطاة بقماش نظيف يراعى استبداله بصفة دورية.

هـ) أن يكون الموقع مزوداً بأكياس نظيفة للاستخدام في تغليف الملابس المكوية، ويحظر استخدام ورق الصحف لهذا الغرض.

- و) أن يكون الموقع مزوداً بالبخاخات اللازمة لرش الملابس بالماء في أثناء عملية الكي.
- د) في حالة قيام المحل بتسليم الملابس للغسيل، يجب التقيد بالاشتراطات الصحية الآتية:
 أن يكون المحل مجهزاً بحاويات إضافية لحفظ الملابس المستلمة لغرض الغسيل.
 أن يكون المحل متعاقداً مع إحدى المغاسل المرخصة الكائنة بمحافظة مسقط.
 يحظر على المرخص له تسليم الملابس الخاصة بالمستشفيات أو العيادات بغرض كيها أو غسلها.

خامساً: الاشتراطات الصحية الخاصة بممارسة نشاط الفندقية:

أ) يجب على المنشأة الفندقية الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة أي نشاط ذي صلة بالصحة العامة مثل المطاعم والمقاهي، المخابز، المحلات التجارية، محلات الحلالة والتجميل، غسيل وكي الملابس، مراكز اللياقة البدنية والصالات الرياضية، وغيرها من الأنشطة التي يمكن مزاومتها بداخل النشاط.

ب) يجب على المرخص له بمزاولة نشاط الفندقية استيفاء الاشتراطات الصحية الخاصة بالمرافق الآتية في حال وجودها بالمنشأة الفندقية:

1. أن تكون برك السباحة مستوفية للاشتراطات المعتمدة من الجهة المختصة.
 2. أن تكون مساكن العاملين مستوفية للاشتراطات وفقاً لأحكام القسم الأول من الملحق رقم (١) من هذا النظام.
 3. أن تكون دورات المياه مستوفية للاشتراطات وفقاً لأحكام القسم الأول من الملحق رقم (١) من هذا النظام.
 4. يجب أن تكون غرف النزلاء مستوفية للاشتراطات الصادرة من الجهة المختصة.
- ج) يجب على المرخص له الالتزام بالآتي:
1. اشتراطات مكافحة الحشرات والآفات والقوارض وفقاً لأحكام القسم الأول من الملحق رقم (١) من هذا النظام.
 2. المحافظة على نظافة كل أجزاء المبنى الداخلية والخارجية والساحات والمواقف الملحقة بالمبنى.
 3. توفير عدد كاف من الحاويات المصنوعة من مواد مقاومة للحريق لتجميع النفايات لحين التخلص منها في الأماكن المعدة لذلك، على أن يكون ذلك أولاً بأول.

ملحق رقم (٢)

الأنشطة الاقتصادية التي يشترط حصول العاملين بها على البطاقة الصحية

م	النشاط
١	بيع وعرض وتخزين وتداول المواد الغذائية.
٢	إعداد وتجهيز الوجبات الغذائية.
٣	مصانع المواد الغذائية.
٤	المسالخ.
٥	نقل وتسويق المواد الغذائية، ونقل مياه الشرب، ونقل المياه غير الصالحة للشرب.
٦	الأنشطة ذات العلاقة بالصحة العامة وتشمل: <ul style="list-style-type: none"> ■ الحلالة، وتصفيف الشعر والتجميل. ■ غسيل وكي الملابس. ■ الأندية الصحية.

ملحق رقم (٣)

المخالفات والجزاءات

أولاً: المخالفات والجزاءات المتعلقة بالتراخيص:

م	نوع المخالفة	الغرامات (الريال العماني)
١	ممارسة الأنشطة الصناعية والسياحية بدون ترخيص صحي	١٠٠
٢	ممارسة الأنشطة الاقتصادية الأخرى بدون ترخيص صحي	٥٠
٣	ممارسة نشاط بخلاف النشاط المرخص له	١٠٠
٤	ممارسة العامل للنشاط بدون بطاقة صحية	٥٠
٥	عدم حفظ التراخيص في مكان بارز بالمحل	٥٠
٦	استخدام المركبات الخاصة بنقل المياه أو المواد الغذائية أو الأسماك بدون ترخيص، أو استعمالها لغير الغرض المرخص به	١٠٠
٧	عدم تمكين الموظفين المخولين من أداء عملهم	١٠٠

ثانياً: المخالفات والجزاءات المتعلقة بالمنشأة:

م	نوع المخالفة	الغرامات (الريال العماني)
١	عدم صيانة المنشآت الخاصة بالأنشطة الصناعية والسياحية ومتعلقاتها	١٠٠
٢	عدم صيانة المنشآت الخاصة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى ومتعلقاتها	٥٠
٣	عدم توفير التهوية أو الإضاءة الجيدة	٥٠
٤	عدم توفير مصدر للمياه الساخنة	٥٠
٥	عدم صلاحية خزانات مياه الشرب أو استخدام توصيلات مواسير ومرشحات مياه غير مناسبة أو وجود تسربات في المواسير	١٠٠
٦	عدم توفير أدوات صندوق الإسعافات الأولية	٥٠
٧	عدم توفير أسطوانات لمكافحة الحريق	٥٠
٨	عدم نظافة المحل والأدوات والأجهزة المستخدمة بصفة مستمرة	٥٠
٩	عدم توفير غسالات كهربائية لغسل الملابس	١٠٠
١٠	عدم توفير أجهزة التعقيم بمحلات الحلاقة أو محلات تصفيف الشعر والتجميل	١٠٠
١١	عدم تشغيل أجهزة التعقيم بمحلات الحلاقة أو محلات تصفيف الشعر والتجميل	٥٠
١٢	عدم تطهير أدوات الحلاقة بعد كل استخدام	١٠٠
١٣	عدم توفر حاويات مغلقة للتخلص من المخلفات داخل المنشأة	٥٠
١٤	عدم صيانة شبكة تمديدات المياه والصرف الصحي والكهرباء كلما اقتضت الحاجة	٢٠٠
١٥	إجراء تعديلات في المنشأة تتعارض مع الاشتراطات الصحية للأنشطة ذات الصلة بالصحة العامة دون موافقة الهيئة	١٠٠

ثالثاً: المخالفات والجزاءات المتعلقة بالصحة العامة بالصحة الوقائية والصرف الصحي:

م	نوع المخالفة	الغرامات (الريال العماني)
١	القيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذا النظام	١٠٠
٢	عدم الاهتمام بمكافحة الحشرات والقوارض	١٠٠
٣	تدني مستوى النظافة العامة خارج المنشأة	٥٠
٤	تدني مستوى النظافة العامة داخل المنشأة ونظافة المعدات والأدوات والأجهزة المستخدمة	١٠٠
٥	عدم استخدام المنظفات والمطهرات ومواد التعقيم المناسبة	٥٠
٦	عدم توفير مناشف و فوط وأدوات التجميل كافية	٥٠
٧	استخدام مواد تنظيف أو تعقيم أو مستحضرات تجميل أو مواد كيميائية منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات القياسية	٢٠٠
٨	استخدام فوط وأدوات غير نظيفة أو غير معقمة أو غير صالحة للاستخدام بأنشطة تصفيف الشعر والتجميل والأندية الصحية	١٠٠
٩	عدم الفصل بين الملابس المعدة للغسيل والملابس التي تم غسلها	٥٠
١٠	عدم استخدام الأكياس المناسبة لحفظ الملابس الجاهزة للتسليم	٥٠
١١	عدم تغطية طاولات كي الملابس بغطاء نظيف ومناسب	٥٠
١٢	عدم توفير أرفف ودواليب مناسبة لحفظ الملابس	٥٠
١٣	عدم توفير أوعية للنفايات مقاومة للحريق وذات أغطية محكمة الإغلاق	١٠٠
١٤	عدم استخدام أكياس بلاستيكية لتجميع النفايات لحين التخلص منها أولاً بأول في الأماكن والحاويات المخصصة لذلك	٥٠
١٥	تفريغ المركبات الخاصة بنقل الصرف الصحي في الأماكن غير المخصصة لذلك	٢٠٠
١٦	وجود تسربات من المركبات الخاصة بنقل المياه أثناء السير، أو تفريغ المياه في الأماكن غير المخصصة لذلك	٥٠

رابعاً: المخالفات والجزاءات المتعلقة بالعاملين والأنشطة ذات العلاقة بالصحة العامة:

م	نوع المخالفة	الغرامات (الريال العماني)
١	وجود عمال تظهر عليهم أعراض مرضية أو جروح	٥٠
٢	تدني مستوى النظافة الشخصية للعاملين	٥٠
٣	عدم الالتزام بزي العمل	٥٠
٤	ممارسة عادات غير صحية في أثناء العمل (كالتدخين)	١٠٠



محمد بن أحمد الشيزاوي*

رئيس التحرير

الشباب رهان المستقبل

(١)

لم تمض فترة طويلة على لقائي بالطلبة العمانيين الدارسين في الصين ضمن برنامج لتأهيل الشباب للعمل في المشاريع التي سيتم إنشاؤها في المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم. كان ذلك في خريف عام ٢٠١٧. في ذلك اللقاء لمستُ رغبة كبيرة لدى الطلبة للتفوق والنجاح والاستفادة - بقدر ما يستطيعون - من الحصاص التدريبية والحياة العملية في الصين، كما رأيت فيهم إصرارا كبيرا على مواجهة التحديات. اليوم تخرّج الطلبة وأنهما برنامجهم التدريبي في كلية نينغشيا بوليتيكنيك وأصبحوا قادرين على الالتحاق بسوق العمل في الدقم. وهناك مجموعة أخرى من الشباب العماني من أهالي ولاية الدقم سوف تلتحق ببرنامج تدريبي مماثل في شهر سبتمبر المقبل لتعود بعد عامين إلى الدقم حاملة معها مزيدا من الخبرات التي توظفها في الشركات التي سوف تعمل فيها.

(٢)

عندما نزور المشاريع التي يتم إنشاؤها في الدقم والشركات التي تعمل هناك ومواقع العمل المختلفة نجد نماذج رائعة من الشباب العماني الذي يطمح أن يكون جزءا من قصة النجاح التي تشهدها المنطقة التي تُبنى بسواعد أبنائها. هذا الطموح هو الذي نراه عليه وهو الذي سوف يحقق تطورات السلطنة في أن تكون الدقم نموذجا اقتصاديا رائدا في البناء والتنمية.

(٣)

وخلال حوار مع الرئيس التنفيذي لشركة عمان للحوض الجاف - وهو بالمناسبة أول رئيس تنفيذي عماني يدير هذا المرفق الحيوي الكبير - سرد لي عددا من قصص النجاح التي حققتها الكوادر العمانية العاملة في الشركة ليتم تعيينها في مناصب قيادية. وقال إن طموح الشركة ليس مجرد توفير فرص عمل مباشرة للشباب العماني في الحوض الجاف وإنما يمتد لأبعد من ذلك. طموحنا هو توفير مجالات عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية لتنمو وتكبر مع نمو شركة عمان للحوض الجاف.

(٤)

النماذج العمانية التي حققت النجاح عديدة ولا تقتصر على منطقة دون سواها. بل إن نجاحها تعدى حدود الوطن. ويبقى أن العامل المشترك بين الجميع هو حب عمان والسعي لأن تكون في المقدمة دائما.



عندما نزور المشاريع

التي يتم إنشاؤها في

الدقم والشركات التي

تعمل هناك ومواقع العمل

المختلفة نجد نماذج

رائعة من الشباب العماني

الذي يطمح أن يكون جزءا

من قصة النجاح التي

تشهدها المنطقة